الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء | العدد 019 | فبراير 2022 | السعر: 100 أوقية

القطاع الخاص في موريتانيا:

منصة تشغيل وأداة إقلاع اقتصادي واجتماعي

في هذا العدد

في لقاء خاص مع رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين:

شهد الاتحاد خلال الفترة الأخيرة تطورا كبيرا لأدواره الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة فاعلة لجهود السلطات العمومية

5

البعد التنموي للقطاع الخاص في برنامج فخامة رئيس الجمهورية «تعهداتي»

4

اتحاد أرباب العمل الموريتانيين:

استراتيجيات فعالة.. وجهود مثمرة في التشغيل

31

اتحاد المنمين الموريتانيين:

رؤية جديدة للنهوض بالقطاع

29

صدر حتى الآن من المجلة:

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد فال عمير أبي

مدير التحرير:
المختار الطالب النافع

رئيسا التحرير:
ـ د. أحمدو ولد آكاه
ـ حواء بنت سعيد

الكاتبان العامان للتحرير:
ـ أحمد ولد الشيخ الرباني
ـ الطالب ولد ابراهيم

رئيس دسك الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 26438981

أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

التصوير:
محمد الأمين ولد اعبيد الله

السحب:
مطبعة المزايا

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: لكصر: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف:
45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

افتتاحية

القطاع الخاص.. قاطرة التنمية الاقتصادية بامتياز

لم يعد سرا، اليوم الدور الريادي الذي يحتله القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة، بوصفه أحد الركائز الأساسية لأي توجه نحو تنمية مستدامة، جادة تجعل منه قاطرة حقيقية لخلق اقتصاد وطني صامد وقوي.

ونظرا لما يتمتع به من ميزات وخصائص تجعله أكثر تأثيرا في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، عمد الاقتصاديون، عبر العالم في إطار توجه دولي إلى منح القطاع الخاص المزيد من الأدوار عبر التركيز على آليات ووسائل ترقيته وتطويره وتوفير المناخ المناسب لتنويع وتعدد نشاطاته.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية الوطنية تنامي مساهمة القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتحقيق إنجازات كثيرة كمساهمته في الرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات ونمو القطاعات الإنتاجية واستيعاب العمالة عبر توفير مزيد فرص العمل حتى أضحى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام معتمدا بشكل كبير على مدى القدرة على خلق وتنمية قطاع خاص قوي ومزدهر يوفر مزيد فرص العمل الجيدة والمتنوعة.

وإذا كانت مساهمة القطاع الخاص الوطني قد اتسمت في بواكر نشأة الدولة الأولى بالتواضع والارتهان للممارسة التجارية التقليدية العشوائية وغير المنظمة وتميزت بطغيان دور القطاع غير المصنف الذي ظل يحتل مكانة كبيرة في موريتانيا، فإن النهوض بالاقتصاد الوطني تطلب تطوير القطاع الخصوصي في البلاد من مرحلته التقليدية إلى مستوى المؤسسية والتنظيم سبيلا للنفاذ إلى الريادة في مجال الأعمال وترسيخ ذلك فكرا وثقافة لضمان تأهيل هذا القطاع لاندماج فعلي في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وهكذا ظل القطاع الخاص الوطني رغم التأرجح الذي طبع دوره في عملية التنمية، شريكا مهما وفعالا فيها، حيث اتسع دوره وتعاظم ليساهم بشكل كبير وأساسي في النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد منذ سنوات.

الأمر الذي تحقق بفعل الإجراءات التي اعتمدتها السلطات العمومية وفي مقدمتها انتهاج استراتيجية للنهوض بالقطاع الخصوصي في أفق 2025 عن طريق خلق بيئة تحفيزية تساعد على الاستقطاب والملائمة في الوقت ذاته لممارسة الأعمال.

وفي هذا الإطار انتهجت الحكومة الموريتانية إصلاحات تنظيمية وتشريعية عديدة، كإنشاء مجلس أعلى للاستثمار في فبراير 2020 وتعزيز الترسانة القانونية الناظمة لعلاقة القطاع العام والخاص ومجالات شراكتهما وتشجيع الاستثمار وترقيته وإنشاء منطقة حرة في العاصمة الاقتصادية، نواذيبو، وتعديل القانون التجاري، إضافة لتسهيل عملية ممارسة الأعمال خاصة في مجال إنشاء المقاولات عن طريق تأسيس إطار تنظيمي عرف بالشباك الموحد في العاصمة نواكشوط ومدينة نواذيبو.

وجاءت المصادقة على الاتفاقيات المتعددة والثنائية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي لتدفع بهذا القطاع إلى آفاق أرحب لأداء دور أكثر فاعلية في الدورة الاقتصادية الوطنية.

الشعب

البعد التنموي للقطاع الخاص في برنامج فخامة رئيس الجمهورية «تعهداتي»

بقلم: عيشه السباعي

يشكل القطاع الخاص أهم لبنة في بناء اقتصاد وطني مرن وصامد في وجه الأزمات وهو ما تجلى بوضوح في برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامي إلى تطوير مرتكزات التنمية المحلية.

وقد عملت السلطات العليا في البلد على اتخاذ جملة من القرارات. ورسم الاستراتيجيات الطموحة والهادفة في مجملها إلى تطوير اقتصادنا الوطني وخلق بيئة تنموية قادرة على جلب المستثمرين.

إن القطاع الخاص يعتبر مجالا تنافسيا ومحركا أساسيا للاقتصاد المحلي، وعنصرا هاما من عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويقتضي إتباع سياسة اقتصادية تجعله في مقام الصدارة.

انطلاقا من هذه الرؤية المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي تم إنشاء مجلس أعلى للاستثمار برئاسة فخامته، ولجنة وزارية متعددة القطاعات مكلفة بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، ووكالة لترقية الاستثمارات في موريتانيا.

رئيس الجمهورية في صورة مع رئيس وأعضاء المكتب القديم لاتحاد أرباب العمل الموريتانيين

كما عملت الحكومة على إصلاح وتحديث الاقتصاد الوطني من خلال تحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار، واعتماد مدونة جديدة للصفقات العمومية، بعد تقييم موضوعي بمشاركة القطاعين العام والخاص وسَن ومراجعة قوانين أساسية أخرى، مثل قانون الاستثمار، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والقانون المتعلق بخدمات ووسائل الدفع الإلكتروني، في الوقت الذي يجري فيه إعداد الاستراتيجية الوطنية لمناخ الأعمال.

ومن أجل دعم وتطوير البعد التنموي للقطاع الخاص تم خلق فرص لتطوير شراكات مع القطاع العمومي، ودعم الاستثمارات النوعية لرجال الأعمال، والتنسيق بين المصالح الحكومية واتحاد أرباب العمل، والتشاور في كل الإجراءات والتشريعات والنظم ذات الصلة.

ويركز البرنامج الانتخابي لفخامته، على تعميق إطار التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال ترقية الاستثمار وإنشاء مديرية معنية بترقية الشراكة بين القطاعين، مما سيمكن من تذليل العقبات والتحديات التي تواجه الإجراءات الإدارية. وسبيلا إلى تجسيد هذه الالتزامات على أرض الواقع والتي من شأنها أن تدفع بالقطاع الخاص إلى الأمام، تعمل الحكومة الموريتانية منذ تولي فخامة رئيس الجمهورية مقاليد الحكم، على إصلاح وتحديث الاقتصاد الوطني.

ويشكل نفاذ القطاع الخاص لموارد التمويل إلى تطوير وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا، حيث عملت الحكومة على تعبئة الموارد عبر خطوط ائتمان خارجية تهدف إلى تعزيز دخل الفرد وإشراكه في العملية التنموية.

ويتضمن البرنامج أيضا تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وريادة الأعمال والابتكارات والتقنيات الجديدة، التي من شأنها تعزيز البنية التوظيفية في البلد فضلا عن دورها في تقليص نسب البطالة في صفوف العاطلين عن العمل.

ولبلوغ النتائج المرجوة، سيتم الإسراع بوتيرة الإصلاحات الرامية إلى تحسين الأعمال، من خلال، إضفاء الصبغة المهنية على العدالة التجارية من خلال تكوين القضاة الذين سيستفيدون من مساعدة فنية ذات كفاءة عالية، لتبسيط الإجراءات القضائية والإدارية المتعلقة بالأعمال.

كما ستواكب الحكومة جهود القضاة في هذا السبيل أكثر من أي وقت مضى بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية، وتذليل العقبات التي تعترضهم.

وينتظر أن يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا كمحرك للنمو وكعامل لتثمين إمكانات الدولة ومواردها الطبيعية، خاصة في قطاعات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري، كما يشكل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد أسس المقاربة الجديدة لتطوير النسيج الاقتصادي للبلد.

ولهذا الغرض، اعتمدت الحكومة في 14 يوليو 2021 آلية وطنية لتنمية الأعمال تستجيب للمشاكل التي يطرحها رواد الأعمال الموريتانيون الناشئون وذلك من خلال دعم وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا.

ورغم ما سبق فإن احتياجات الدولة للاستثمار العام أو الخاص تتجاوز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مقاربة هامة عليها أن تثبت جدارتها.

في لقاء خاص مع رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين:

شهد الاتحاد خلال الفترة الأخيرة تطورا كبيرا لأدواره الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة فاعلة لجهود السلطات العمومية

ساهمنا في التخفيف من وطأة جائحة كورونا

أجرت مجلة الشعب في هذا العدد مقابلة مع رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين السيد زين العابدين ولد الشيخ أحمد، حول المراحل التي مر بها الاتحاد وآفاقه المستقبلية ومساهمته في تنمية البلاد وخفض مستوى البطالة ومساعدة الفئات الهشة من المجتمع، وفيما يلي نص المقابلة:

«الشعب»: شهد الاتحاد منذ بعض الوقت ديناميكية جديدة تجلت من خلال مشاركته في الجهود الاجتماعية للبلد، ما هي أهم المراحل التي مر بها الاتحاد حتى وصل لهذا المستوى؟

في البداية أشكركم جميعا في « الوكالة الموريتانية للأنباء» على هذه الفرصة الثمينة للتحدث عن أبرز المراحل التي مر بها اتحادنا العريق، منذ ستينيات القرن الماضي حتى وصل إلى ما وصل إليه على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بفعل الأدوار الحيوية في الارتقاء وتعزيز دور القطاع الخاص ومواكبته لجهود السلطات العمومية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد.

إن الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين هو الممثل الوحيد والناطق باسم القطاع الخاص والمحاور الرئيسي للسلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين هيئة وطنية تتكون من 11 اتحادية مهنية، تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، قابلة للتوسع متى تطلبت الضرورة، وتتمثل أهدافنا الأساسية في الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للأعضاء، وتمثيل أرباب العمل لدى السلطات العمومية وكذلك المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد والارتقاء بدور القطاع الخاص والتشاور مع الدولة بهدف إيجاد حلول للمشاكل والتحديات التي يواجهها، فضلا عن توطيد الصلات مع الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات المماثلة في المنطقة والعالم، تحقيقا لمزيد من التبادل المثمر ومساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاركة في الحوار الاجتماعي.

واختصارا فقد شهد الاتحاد خلال الفترة الأخيرة تطورا كبيرا لأدواره الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة فاعلة لجهود السلطات العمومية في هذا المجال عبر إشراكه من السلطات العمومية في تصور وتنفيذ ومواكبة السياسات المتعلقة بالقطاع الخاص.

«الشعب»: يلاحظ ارتفاع لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ما هو المجهود الذي يقوم به الاتحاد للتخفيف من وطأة ذلك على المستهلك؟

لاشك أنكم تعلمون أن ارتفاع الأسعار يعد إشكالية عالمية تتحكم بها مجموعة من العوامل علاوة على الجائحة الصحية الدولية التي قطعت أوصال العالم وعطلت العمل والإنتاج مما أثر على أسعار كل الوحدات المتدخلة في السعر من مواد أولية وتناقص الإنتاج دوليا ومن وسائل نقل وأسعار حاويات وعمليات تفريغ وغيرها الخ....

وقد عمدنا في الاتحاد على المواكبة النشطة لتطويق تلك التداعيات بالإعداد والتخطيط والحرص على تأمين السوق الوطنية بما يكفي وتأمين احتياطي استراتيجي في ذروة الجائحة.

كما تم التعاطي مع ارتفاع الأسعار عالميا باتخاذ رزمة من الإجراءات الظرفية والبنيوية، تشمل الإشكالات الظرفية منها التموين وتأمينا للأسعار المناسبة والتنسيق المستمر مع السلطاتوالشركاء العموميين من أجل مكافحة المضاربات والاحتكار والتهريب ومراقبة تنشيط لجان مراقبة السوق وتخلي القطاع الخاص عن هوامش كبيرة قياسا للسعر الأصلي للمادة.

وبادر الاتحاد بافتتاح ثلاثمائة دكان مدعومة لتوفير المواد الأساسية بأسعار خاصة ليست اقتصادية وإنما اجتماعية كما قام بتفعيل لجانه الخاصة بمراقبة السوق والأسعار.

إلا أن المعالجة الحقيقية كما قال فخامة رئيس الجمهورية تكمن في تبني مقاربة شاملة للتأثير على الأسعار والتخفيف من انعكاسات تقلب الأسعار عالميا، والدرس الأكبر الذي يمكن استخلاصه من الجائحة سواء من ارتفاع بعض الأسعار الحالية أوغيرها هو أهمية وواجب تأمين الاكتفاء الذاتي بالمواد الأساسية والخضروات والزراعة، حتى لا نبقى عرضة لتقلبات سوق دولية ليس لنا فيها كبير تحكم وهو ما وعته الدولة خلال السنتين الأخيرتين وعكسته بجلاء الرؤية الاقتصادية الأصيلة لفخامة رئيس الجمهورية في برنامج الإقلاع الاقتصادي وفي خطابات تمبدغة وروصو، وواكبهما القطاع الخاص بفعالية من خلال الاستثمار في الزراعة والتنمية كمواد أولية تضمن الاكتفاء الذاتي في المواد الأولية التي لها انعكاساتها على العديد من المجالات.

وفي ما يتعلق بالارتفاعات التي شهدتها أسعار بعض المواد مؤخرا لم تنتج عن انقطاع في التموين ولا مضاربات في التوزيع وإنما عن ارتفاع خالص في السعر عالميا، وهي ارتفاعات تظهر قياسا بالأسلوب المقارن للدول الشبيهة وبالتقلبات العالمية لأسواق المواد الأساسية،

تظهر إلى حد ما التضحيات المقام بها من السلطات العمومية واتحاد أرباب العمل الموريتانيين لتأمين وتخفيف الانعكاسات المحلية لهذه الارتفاعات عبر اتخاذ عديد الإجراءات البنيوية والمؤسسية والظرفية لصالح المواطن والفئات الأقل دخلا.

«الشعب»: ما هي مساهمة اتحادكم في مجهود امتصاص البطالة؟

يدخل هذا السؤال ضمن أداور الاتحاد، التي شهدت تفعيلا كبيرا في منظمة الاتحاد في مجال التشغيل والتكوين وبوصفنا المشغل الأكبر والشريك الفعال في مختلف المسارات الأساسية للتكوين والتشغيل وتحديد الحاجات فيما يتعلق بالكفاءات وتصديق المهن المرجعية إلى جانب مشاركتنا الفعلية في تنظيم تكوينات التصديق ومتابعة الدمج و تمثيل اتحادنا في جميع مجالس إدارات المعاهد التكوينية على المستوى الوطني، ندرك تماما أننا أول المعنين بالتشغيل وقد حقق الاتحاد نتائج معتبرة في هذا الجانب وعيا بأهمية التشغيل في التنمية الاقتصادية والتكوين في تحقيق نجاعة المقاولة الاقتصادية وتعزيز مكانة اليد العاملة الوطنية المؤهلة.

وفي هذ الصدد قام الاتحاد بتوقيع عديد الاتفاقيات مع وزارة التشغيل والتكوين المهني وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة وشركائنا في التنمية.

وتمكن اتحادنا من الوفاء بالتزاماته بتشغيل وتكوين عشرات الآلاف خلال السنتين المنصرمتين والتزمنا أمام فخامة رئيس الجمهورية بتشغيل عشرة آلاف أخرى خلال هذه السنة.

ونحن في الاتحاد ملتزمون بانتهاج سياسة تطوير المحتوى المحلي؛ مما سيسمح بإنشاء هياكل وآليات للتدريب والتكوين ونقل المهارات وتبادل الخبرات على المستوى الوطني.

«الشعب»: واكب الاتحاد المجهود المقام به في إطار مكافحة جائحة كوفيد- 19 منذ ظهورها مارس 2020 ما هي النشاطات التي قمتم بها في هذا الصدد؟

شارك الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين مع السلطات العمومية في مختلف اللجان المكلفة بتسيير الجائحة، تصورا وتنفيذا للحد من انعكاسات الجائحة وكان عضوا في لجنة اليقظة واللوجستيك، وأمن مع السلطات العمومية المساهمة في تطويق الحالات الأولى واستقبال الوافدين والتكفل بالسكن والإيواء والدواء في جميع المنافذ الوطنية التي ظهرت بها حالات من الإصابات بكورونا.

كما أطلقنا حملة للتبرع مساهمة في الجائحة حيث لقيت تجاوبا كبيرا ومكنت من تحصيل مليارات الأوقية لصالح الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة فيروس كورنا.

ووعيا منا بخصوص تداعيات الجائحة أصدرت تعليمات للمؤسسات الخصوصية بعدم فصل أي عامل ولا تقليص دخله وهو ما طبقه رجال الأعمال وعيا منهم بدورهم الوطني.

ولقد شكلت كورونا اختبارا حقيقيا للمهمة الاجتماعية للاتحاد الذي لم يتأخر عن الاضطلاع بها، وقد حرص الاتحاد على أن تكون مشاركته وتدخله في مواجهة هذه الجائحة مؤسسة على استراتيجية عميقة ورؤية، وأنجز الاتحاد وثيقة مناصرة آثار جائحة كوفيد على الاقتصاد الخاص وإجراءات الحد منها، وهي وثيقة تقدم تشخيصا كاملا للحالة الناجمة عن الوباء وتقدم اقتراحات متكاملة للمحافظة على أدوات الإنتاج ومواطن الشغل وتموين الأسواق بالإضافة إلى الإجراءات ستكون ضرورية للخروج من أزمة عميقة الآثار والقيام بمتابعة الموضوع والتشاور بشأنه مع السلطات العليا بالبلد.

وهكذا تم تخصيص محور استراتيجي ضمن برنامج أولوياتي الموس ع يتضمن الدعم للنهوض بالقطاع الخاص.

«الشعب»: تعتبر التنمية الحيوانية والزراعة من القطاعات الواعدة على المستوى العالمي، لا سيما في موريتانيا لما يمكن أن يوفرا في مجال الأمن الغذائي.

فما هي أبرز الإنجازات التي قيم بها في هذا المجال؟

تجسيدا للرؤية المتبصر لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في مجالي التنمية الحيوانية سارع رجال الأعمال بالاستثمار في المجال عن طريق وضع اعتمادات لدى البنوك مخصصة لقطاع التنمية الحيوية وقد استلم القطاع الوزاري المعني تلك الاعتمادات.

ونعكف حاليا على دراسة آليات مكننة وتطوير الثروة الحيوانية مما يضمن الاكتفاء الذاتي في مجالي اللحوم والألبان وامتصاص ما أمكن من اليد العاملة الوطنية.

وبشأن الشق الآخر من السؤال فإن شعبة الأرز لوحدها تغطي حاليا نحو 80% وقد ساهمنا كثيرا في زيادة الإنتاج عن طريق توفير الحاصدات وكافة الآليات الضرورية والأسمدة والبذور في الوقت المناسب.

ونتوجه حاليا لتطوير كافة الشعب مع التركيز حاليا على الخضروات وقد وقعنا اتفاقيتي شراكة مع وزارة الزراعة بخصوص 3000 هكتار على ضفة النهر و10 هكتارات عند الكلومتر 17 جنوبي نواكشوط أخرى لتشييد منشآت خاصة بالتخزين تراعي معايير المحافظة على الجودة المعمول بها دوليا.

ونعتبر هذا التوجه من دروس كوفيد- 19 في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي وبفعل الشراكة الواعدة مع القطاعات الوزارية المعنية سنتجاوز كل العراقيل الحالية وتلك المستقبلية؟

«الشعب»: تمكنتم مؤخرا من توقيع عدة اتفاقيات شراكة مع عدة جهات خارجية، ماذا تنتظرون من هذه الاتفاقيات؟

أجل، شهدت الفترة الأخيرة تناميا كبيرا في توقيع الاتفاقات والشراكات مع غالبية نظرائنا عبر العالم حيث وقعنا عديد الاتفاقيات النوعية والمتنوعة كانت فرصة لإقامة عديد المنتديات الدولية وتعزيز التبادل البيني والاستثمار، وقد استفدنا كثيرا من التحسينات النوعية التي أدخلتها السلطات العمومية إشراكا للاتحاد وتحسينا لمناخ الأعمال وتأسيسا للمجلس الأعلى للاستثمار.

ويرأس الاتحاد حاليا أرباب عمل الساحل واتحاد أرباب المغاربيين وهي صفة سمحت لنا بتوطيد أواصر التعاون واستشراف ورشات التعاون المحتملة على المستويات الإقليمية والدولية.

«الشعب»: تبدؤون مأمورية جديدة على رأس الاتحاد، ما هي الطموحات التي تحملونها بالنسبة للسنوات القادمة؟

كان لي عظيم الشرف أن حظيت بثقة زملائي خلال المؤتمر الأخير الرابع عشر لاتحادنا وسجلت بكامل اهتمام مخرجات هذا المؤتمر وخارطة الطريق التي رسمت لهيئته التنفيذية التي أرأسها وأريد أن أؤكد أننا نعمل بروح الفريق المتكامل والمتضامن وفوق كل ذلك لازلت أتذكر توجيهات رئيس الجمهورية خلال لقائنا به مستهل المأمورية المنصرمة حيث وضعنا أمام مسؤولية تاريخية وجسيمة نرجو أن نكون أهلا لها وأن تكون ثقة في محلها وأن نقدم للوطن ما يستحق علينا.

ونحن في الهيئات القيادية للاتحاد معززين بهذه الثقة ومدعومين بأعضاء الاتحاد.

واثق جدا من أننا سنتوج المكاسب التي تحققت بعد ونعمل على تحقيق رؤية الاتحاد وتنفيذ الخطة التي وضعها ترقية للقطاع الخاص ودفاعا عن منتسبيه دعما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا واضطلاعا بمسؤولياتنا في ترقية القطاع الخاص و إقامة مؤسسة اقتصادية ناجعة وطنية وفاعلة وتأمين مناخ أعمال جذاب تنافسي وشفاف وترقية مجمل التحديات والرهانات المرتبطة بالقطاع الخاص ترقية لأدائه وعطائه وتكريسا لأدوراه التنموية الاجتماعية والاقتصادية وتطويرا لفاعلية هيئتنا وسط روح انفتاح كبيرة واستثمار أكبر لإرادة السلطات العمومية المشهودة في ترقية القطاع الخاص ببلادنا .

أشكركم والسلام عليكم

الاتحادية الموريتانية للتجارة:

بين هموم المستهلك وتحديات البحث عن الربح

إعداد: محمد العتيق

الاتحادية الموريتانية للتجارة هي إحدى المكونات الرئيسية للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين. تأسست عام 1980 من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون النشاط التجاري في قطاعات مثل التجارة العامة، والمواد الغذائية، ومواد البناء، والمنسوجات، والمحروقات، والأثاث والأجهزة المنزلية، وهي تعنى بالدفاع عن مصالح التجار والتفاوض نيابة عنهم مع الهيئات الحكومية كالضرائب والجمارك وغيرها.

وفي بلد يستورد فيه كل شيء تقريبًا من الخارج تكمن أهمية الدور والمكانة التي تحتلها هذه الاتحادية في الاقتصاد الوطني. حيث تسيطر على جزء كبير من تزويد السوق الوطنية بمختلف المنتجات، لاسيما المنتجات الحيوية، لذى غالبًا ما يتهم المستهلكون كبار الموردين بتغيير الأسعار حسب مزاجهم؛ وهو الأمر الذي تم رفضه على لسان رئيس الاتحادية السيد لفظل عبد الودود حيث يوضح أن الدولة، مثل دول أخرى في العالم، عانت كثيرًا من تداعيات وباء كورونا الذي عطل التجارة العالمية ودوائرها، وجعل بعض الوجهات غير مربحة. وهو السبب الرئيسي لارتفاع أسعار جميع المنتجات والمواد تقريبًا في العالم.

فمنذ فترة، يشكو الموريتانيون من الزيادة المستمرة في أسعار المواد الأساسية. وخاصة الأكثر فقرًا، وهنا تقع المسؤولية على عاتق التجار، بدءًا من صاحب المتجر المحلي حيث يحصلون على إمداداتهم اليومية وصولا إلى كبار التجار والموردين.

وعند سؤاله عن سبب ذلك أجاب بأن تجار الجملة هم من يرفعون الأسعار، مما يجبر أصحاب محلات التجزئة أيضًا على إضافة هامش ربح. لذلك فالتاجر المسؤول عن معاناة المواطنين، وبالأخص الأكثر فقرا منهم. ولمواجهة هذا الوضع، يعكف الاتحاد على تأطير: «التجار الأعضاء في اتحادنا لكي يضعوا في حسبانهم رفع المعاناة عن السكان إدراكا منهم أن السلم الأهلي لا ثمن له.

ويشير السيد الأفضل إلى ضرورة مرافقة السلطات العمومية في مهمتها لتحسين الظروف المعيشية للسكان. فكما تعلمون يضيف رئيس الاتحادية، ان موريتانيا تستورد جميع المنتجات الاستهلاكية وقد عانت من تداعيات الوباء الذي قلل الإنتاج أولاً ثم عطل النقل الدولي، وبلدنا، مثل الآخرين، يعاني من تأخر الطلبات من الموردين، وعندما تصل سفن الشحن إلى ميناء نواكشوط، يتم حجز الحاويات في الميناء لفترة من الزمن ليست بالقصيرة، الأمر الذي يكلف الموردين ضرائب إضافية (على أساس ثابت) وهو ما يؤدي إلى خسائر فادحة. ويتابع السيد الأفضل، والاتحادية حريصة على عدم جعل مواطنينا يدفعون الثمن، فالتجار يبيعون بالحد الأدنى فقط لاستعادة أموالهم، إنها تضحية يقدمونها من أجل استقرار البلاد.

وتساهم الاتحادية في السلام الاجتماعي من خلال استقرار الأسعار والسيطرة على تداول وخروج البضائع. وبمقارنة أوضاع الأسواق عندنا مع مثيلاتها في مالي والسنغال، يؤكد السيد الأفضل، أن أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير مما هي عليه في موريتانيا.

ونوه السيد الرئيس إلى أنه من بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، يمكن ذكر صعوبات إنتاج الأرز المحلي، والضرائب الجمركية المفروضة على الأرز الأجنبي لتشجيع الإنتاج والاستهلاك المحلي، ولكن في مواجهة الوباء، كان لا بد من مراجعتها جوهريا.

فيما يتعلق بالنفط ومنتجات الألبان والقمح، ارتفعت الأسعار بفعل الرسوم الجمركية وأيضًا بسبب ارتفاع واردات الصين من القمح في بداية عام 2021.

حول عملية دعم 2021

أكد السيد الأفضل، أن اتحادية التجارة قامت بالمشاركة في العديد من العمليات بالتعاون مع السلطات العامة. «فعندما يطلب منا التعاون في حالات الطوارئ

نستجيب على الفور»، ولا أدل على ذلك من عملية 2021 التي نظمها أرباب العمل لمساعدة الحكومة على وقف ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية. وبالفعل، في اليوم التالي للقاء رئيس الجمهورية، قرر مكتب أرباب العمل بقيادة رئيسه إطلاق عملية تسمى «دعم العمليات 2021». وتألفت من افتتاح 300 محل تجاري في نواكشوط. كان الهدف منها هو توفير المنتجات الأساسية، لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، بأسعار مدعومة، وهي 230 أوقية للكيلوغرام من السكر، و 255 أوقية للكيلوغرام من الأرز، و 150 أوقية للكيلوغرام من القمح، و 580 أوقية للتر الواحد من الزيت، والمعكرونة بسعر 300 أوقية للكيلوغرام، ومسحوق الحليب بسعر 750 للكيلوغرام. ويتم توفير هذه المنتجات من قبل تجار الجملة، كل في اختصاصه.

وأفاد السيد الأفظل أن هذه العملية يجب أن تمتد لتشمل الدولة بأكملها من أجل مصلحة جميع المواطنين. ومن أجل تلك الغاية، أنشأت لجنة المنافسة في الاتحاد خلية لمراقبة حركة المخزون في المحلات التجارية بشكل يومي.

ويشير إلى أن الأمل يبدأ في الأفق فهناك انتعاش في أسعار المنتجات الغذائية في سوق المواد الغذائية.

وفي ذات الصدد يضيف أنه في هذا الإطار أيضا تأتي عملية رمضان، التي انطلقت في 13 أبريل الماضي، بعد حوالي 24 ساعة من بداية الشهر المبارك. وبتكلفة مليار و 228 مليون و 851 ألف و 720 أوقية ، وقد حملت تلك العملية طابعا خاصا بتحمل الدولة 70٪ من تكلفة المنتجات الحيوية المشتراة من الموردين، إلى جانب هذه المنتجات، ستكفل الدولة، طوال شهر رمضان ، توزيع الأسماك الطازجة والخبز من خلال الهيئات المعنية .

وجاءت هذه العملية نتيجة إجماع واسع بين وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة، ووزارة الصيد والاقتصاد البحري ومفوضية الأمن الغذائي وتآزر والاتحادية الوطنية للتجارة.

وبخصوص دعم مجال الاستيراد يؤكد الافظل عبد الودود أن البنك المركزي يؤدي دوره بشكل جيد من خلال توفير العملات الأجنبية للموردين

وحول موضوع حماية المستهلكين، أردف السيد الأفظل أن الاتحادية تعمل مع السلطات المختصة لمحاربة ومكافحة عمليات إغراق السوق بالمنتجات منتهية الصلاحية، والتي تضر بالمواطنين.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن اتحادية التجارة تخضع للأحكام القانونية والتشريعية التالية:

- القانون التجاري المنشأ بالقانون رقم 05.2000 تاريخ 18 كانون الثاني (يناير) 2000.
- قانون العمل للجمهورية الإسلامية الموريتانية وعلى وجه الخصوص:
- القانون رقم 2004/017 المؤرخ 6 تموز (يوليو) 2004 ؛
- القانون رقم 70.030 تاريخ 23 يناير 1970 ؛
- القانون المدني للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الفصل الثالث عشر).

الاتحادية الوطنية للصيد..

دور رائـــد في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية للدولة

مساهمة في تحقيق 8,9 مليار أوقية جديدة من إيرادات الميزانية المباشرة

تقرير/ محمد ولد عبد الحي

الاتحادية الوطنية للصيد (FNP) هي جمعية مهنية، وعضو مؤسس في الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين (UNPM)، وتم إنشاؤها في عام 1996 بعد اندماج اتحاديتي الصيد الصناعي والصيد الحرفي، والغرض من ذلك دراسة المصالح الاقتصادية والصناعية والاجتماعية والتجارية لأعضائها والدفاع عنهم وتمثيلهم من اجل تحقيق الأهداف التالية:

• المشاركة في وضع استراتيجيات الاستغلال الرشيد للموارد السمكية في موريتانيا؛

• تعزيز الأنشطة البحرية وتعزيز مبادرات جميع أعضائها في إطار المنافسة الحرة والعادلة.

• المشاركة الواعية والمسؤولة في أي جهد للإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا.

• التعاون الصادق مع الإدارة ومع جميع الاتحادات القطاعية في إطار UNPM.

نشاطات الاتحادية

تشمل أنشطة الاتحادية الوطنية للصيد، من بين أمور أخرى:

• إقامة علاقات تعاون مميزة مع الشركاء الاجتماعيين المشكّلين قانونياً لخلق إطار متناغم يسمح بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لموريتانيا؛

• جمع ومعالجة ونشر كافة المعلومات المتعلقة بقطاع المصايد؛

• المساهمة في تحقيق المشاريع المربحة التي بدأها الأعضاء؛

• المشاركة في الإشراف على الصيد الحرفي ودفعه بموريتانيا.

وتتكون الاتحادية من الهيئات التالية: الجمعية العامة؛ المكتب التنفيذي؛ اللجنة الدائمة؛ مجلس المحافظين؛ الأمانة العامة.

كما أنها تنتظم في 7 أقسام، وهي :قسم التسلح صناعي؛ قسم المصانع؛ القسم الجنوبي؛ قسم الصيد الشمالي الحرفي؛ قسم الصناعات البروتينية البحرية؛ قسم البحر في الخارج؛ قسم الخدمات.

ويتم تجديد صلاحيات الاتحادية بانتظام من خلال الجمعية العامة، وهذا التجديد يسبق عقد AGالمؤتمر العام للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

انعقدت آخر جمعية عمومية للاتحاد في 11 أكتوبر 2021 وشهدت تغييرات كبيرة من بينها انتخاب رئيس جديد ومكتب جديد، تتم زيادة عدد أعضائه للسماح بمزيد من التمثيل.

يهدف هذا الفريق الجديد في برنامجه إلى تعزيز نهج تشاركي للجهات الفاعلة والشركاء المعنيين مع تسهيل تبادل المعلومات والتشاور المنتظم والتعاون الوثيق والتعاون المخلص مع الإدارة.

وقد تم بالفعل سرد المشاكل القطاعية وتصنيفها حسب الأولوية وتم إرسال المراسلات إلى الدوائر المعنية لإيجاد حلول لها.

التشخيص المحدث للقطاع

يلعب قطاع مصايد الأسماك دورًا رائدًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويساهم في تحقيق 8.9 مليار (أوقية جديدة) من إيرادات الميزانية المباشرة، وتوفر أكثر من 750 مليون دولار أمريكي من الإيرادات بعملة البلاد وتشارك بـ 6.8 مليار (أوقية جديدة) في خلق الثروة الوطنية، كما خلقت أكثر من 66000 وظيفة مباشرة، وعشرات الآلاف من الوظائف غير المباشرة. كما تساهم بشكل كبير في مكافحة الفقر والأمن الغذائي في البلاد والمنطقة الفرعية.

وصلت الكميات التي تم صيدها في عام 2018 إلى أكثر من 1.5 مليون طن من جميع الأنواع مجتمعة، ويرجع ذلك أساسًا إلى النمو القوي لقطاع الأسماك السطحية، مما يجعل بلدنا أحد منتجي الأسماك الرائدين في العالم.

إمكانات قابلة للاستغلال

تتميز مياه المنطقة الاقتصادية الخالصة الموريتانية بتنوع إيكثيولوجي كبير يضم 600 نوع مدرج في المصيد، بما في ذلك أكثر من 200 نوع قابل للتسويق. تُصنف الموارد إلى موارد قاعية (رأسيات الأرجل، وقشريات، وأسماك) وموارد أسماك السطح (أسماك السطح الصغيرة والتونة). تقدر الإمكانات القابلة للاستغلال بنحو 1.8 مليون طن سنويًا.

موارد القاع التي كانت في وضع الاستغلال الكامل للاستغلال المفرط، تظهر علامات الانتعاش. هذا الانتعاش هو نتيجة تطبيق تدابير الإدارة التي اتخذتها الدولة الموريتانية بهدف الحفاظ على المخزونات. وبالتالي، هناك تطور إيجابي في وضع مخزون الأخطبوط، وهو نوع استراتيجي، انتقل في عام 2019 من مستوى الاستغلال المفرط إلى مستوى الاستغلال الكامل. كما زادت مؤشرات الوفرة لأكثر من عشرين نوعًا آخر. ومع ذلك، لا يزال الوضع هشًا وينبغي تعزيز إطار الإدارة للحفاظ على موارد مصايد الأسماك لدينا.

الموارد البحرية (الساحلية والبحرية)، العابرة للحدود أو المتداخلة، في حالة من الاستغلال المستدام، باستثناء السردينيلا المستديرة والماكريل الخيول التي تتعرض للاستغلال المفرط.

تتميز الأسماك البحرية الصغيرة المستغلة في موريتانيا بهجرتها الموسمية بين مختلف دول المنطقة الفرعية وفقًا لتقاربها الجغرافي؛ لذلك يتم استغلالها على التوالي من قبل عدة أساطيل في مناطق دول شمال غرب إفريقيا المختلفة. وبالتالي، فهذه أرصدة مشتركة تتطلب إدارتها المستدامة جهودًا متضافرة بين مختلف البلدان.

بسبب البعد غير الوطني لمخزونات السطح، تشير الإمكانات المقدرة إلى المنطقة بأكملها التي تهاجر فيها المخزونات، وتقييمها وإدارتها، وبالتالي تتطلب الاستدامة اتخاذ إجراءات متضافرة على المستوى الإقليمي الفرعي. ومع ذلك، فإننا نقدم هنا حالة المخزونات البحرية التي تتوفر لها التقييمات، بالطريقة المباشرة (المسوحات الصوتية) و / أو غير المباشرة. التشخيصات

المقدمة هي تلك الخاصة بآخر مجموعة عمل IMROP عقدت في فبراير 2019، والتي تقيم الإمكانات الإجمالية التي يمكن صيدها في موريتانيا بأكثر من 1.3 مليون طن من أسماك السطح.

يمكن تعزيز العديد من الأنواع البحرية غير المستغلة بشكل كافٍ، من فئات مختلفة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتنمية ويخفف الضغط على المخزونات مثل أسماك السطح الصغيرة، التي يعاني بعضها بالفعل من الاستغلال المفرط (السردينيلا المستديرة، الماكريل الحصان.

وهي تضم أكثر من 100 نوع ولم يتم استغلالها حاليًا ولها إمكانات مذهلة وتصل إلى ملايين الأطنان.

- الحبار البحري، وخاصة الحبار الأوروبي. في الماضي، كانت سفن الصيد السطحية تصطاد ما يصل إلى 18000 طن من Todarodes القوس.

- لا تزال مخزونات أعماق البحار (سمك النازلي الأسود والقريدس) قليلة الاستغلال أو لا يتم استغلالها من قبل الأسطول الوطني، على الرغم من أنها شهدت تطورًا كبيرًا في بعض بلدان المنطقة الإقليمية، ولا سيما في السنغال.

- المروج حيث تقع الإمكانات قبالة Banc d › Arguin. يمثل استغلالهم العديد من القيود على وجه الخصوص ارتفاع معدل الكاديوم من أصل طبيعي، واستخدام الجرافات في منطقة نشاط مكثف للصيد الحرفي للأخطبوط + الأخطبوط الذي يتغذى على المحار.

- التونة الساحلية، التونة البحرية تستغل بشكل غير منتظم أو حتى ملحقات للأنواع الأولى.

من المهم التأكيد على أن القدرات البحثية الحالية تركز بشكل أساسي على رصد بعض الموارد مثل رأسيات الأرجل وبعض القشريات وأنواع أسماك السطح الرئيسية التي يتم رصدها بموجب الأطر المتعددة الأطراف لـ CECAF (أسماك السطح الصغيرة) و ICCAT (التونة) التي تشارك فيها موريتانيا مشاركة كاملة.. لا تخضع الأنواع الأخرى التي لا تقل أهمية على المستوى البيولوجي والاقتصادي والاجتماعي للمراقبة المنتظمة، مثل أنواع معينة من القاع، والسمك، والبوري، وما إلى ذلك.

لا تزال البيئة البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة «صحية» نسبيًا، إذ تشير الدراسات التي قيم بها إلى المستوى المنخفض للتلوث المائي وتدهور البيئات الحيوية، وإلى ان الاختلال الحالي الموثوق للساحل. يتطلب تطوير استخدامات جديدة للفضاء البحري وإنشاء آليات تنظيمية مناسبة وتعزيز إدارة أكثر تكاملاً للمساحات والأقاليم البحرية الساحلية وأعماق البحار. كما تظهر الدراسات أن التهديدات والضغوط الناتجة عن فعل الإنسان على البيئة البحرية، ترافقها المخاطر والآثار المحتملة المرتبطة بتغير المناخ لا سيما في المنطقة الجنوبية من الساحل الموريتاني. كل هذه التطورات تتطلب ترتيبات مؤسسية وقانونية جديدة للإدارة المستدامة والمسؤولة للتراث البحري والساحلي.

• تشخيص المشكلات القطاعية ومقترحات الحلول

يقول الأمين العام للاتحادية الوطنية للصيد السيد محمد محمود ولد الصادق إنه يجب على إدارة الثروة السمكية أن تتبنى أسلوب إدارة يقوم على التشاور الدائم والمشاورات المنتظمة والتبادلات المتكررة، وهي أفضل وسيلة لتهيئة مناخ سلمي من العلاقات الصحية بين الإدارة والعاملين الاقتصاديين. هذا النهج التشاركي، الذي يستهدف الإدارة المحلية، والذي يشرك إلى حد كبير الفاعلين في صياغة الأهداف، وتحديد طرق تنفيذها والجدول الزمني لتنفيذ التوجهات المتفق عليها، هو أفضل ضمان للنجاح اللاحق للقرارات المتخذة.

إن صياغتها بالتوافق على أساس بيانات ملموسة على الأرض، ودمج الشواغل والتطلعات المشروعة للجهات الفاعلة، تجعل من الممكن ضمان ملاءمة القرارات، من خلال تسهيل تنفيذها، بموافقة حرة والتزام المشغلين المرتبط بتصميمهم.

ويضيف أن هذا التوضيح من أجل الكفاءة والدقة، فقد اقتصرنا عمداً، في هذا الوصف، على اختيار أكثر المشاكل الشاملة إلحاحًا

حسب الموضوع، والتي ستكون حلولها بسيطة وسهلة التنفيذ وغير مكلفة. مساهمة قيمة في إنعاش القطاع الذي طال انتظاره.

وبروح «الكسب السريع»، فإن تنفيذ هذه المجموعة من الإجراءات ذات الأولوية من شأنه أن يبعث برسالة قوية من السلطات العامة فيما يتعلق بالصيد البحري، والذي يُعترف له بالإجماع بأنه رافعة قوية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

تنفيذ الإلغاء التدريجي لضريبة الصادرات، التي تم إدخالها في عام 2016، لفترة مؤقتة، تقدر بـ 6 أشهر، من أجل التعويض عن الانخفاض في إيرادات الدولة التي تولدها SNIM، في سياق انخفاض أسعار خام الحديد في السوق العالمية.

وأشار الى انه لم يعد هناك أي سبب لوجود هذه الضريبة: فقد وصل خام الحديد إلى سجلات تاريخية، واستمرت الفترة المؤقتة أيضًا لمدة 5 سنوات بدلاً من الستة أشهر المخطط لها في البداية.

وأوضح الأمين العام ان سنة 2021 شهدت الغاء إعفاء الهيدروكربونات المخصصة للصيد الحرفي، بدعوى الاتجار غير المشروع، في سلعة حقيقية، من هذه المدخلات التي تمثل عنصر التكلفة الرئيسي للصيادين الحرفيين، وهو الجزء الأكثر هشاشة، كما يعلم الجميع، مع إحداث التأثير الاجتماعي الأكبر من القطاع.

وأضاف انه على الرغم من الاحتجاجات وعدم الارتياح العميق الذي أثاره هذا الإجراء غير المسبوق على الإطلاق على مستوى المنطقة الفرعية بأكملها، اضطلعت FNP بمسؤولياتها بالكامل ولعبت دور الاسترضاء حتى النهاية، مدركة تمامًا أن السلطات العامة ستتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية مصالح الصيادين.

إن التعليمات الصارمة لفخامة رئيس الجمهورية، حتى لا يترجم هذا الإجراء، الذي يعد شرعيًا، إلى أي عبء إضافي على ظهر الصياد، أدت إلى البحث عن آلية تعويض، قيد التنفيذ. الصياغة، في الوقت الحالي، لصالح الأخير.

وإدراكًا منها أن التصميم وقبل كل شيء التنفيذ الفعال لهذه الآلية، لن يكون سهلاً، فقد اعتمدت الاتحادية مع ذلك نهجًا إيجابيًا، يتعاون بإخلاص في التفكير وحل مشكلة توفير الكهرباء وإعادة النظر في التسعرة.

شهدت مدينة نواذيبو، وهي مجمع الميناء الوحيد والمركز الرئيسي لتركيز صناعات الصيد كما يقول ولد الصادق عدة أشهر من الانقطاعات المفاجئة في إمدادات الكهرباء، مما أدى إلى تعطيل شديد لأنشطة الصناعات على الأرض.

تعرضت ربحية الصناعات على الأرض لخطر خطير من خلال التخلص المنهجي للأحمال مما أدى إلى اللجوء المكثف إلى مجموعات «الإنقاذ»، مع الاستهلاك الهائل للديزل الذي تم شراؤه بسعر جميع الضرائب.

ويحدونا الأمل في أن هذه الأزمة الحادة أصبحت الآن وراءنا. تشير عودة مجموعتي 11 ميغا إلى الخدمة، والأهم من ذلك كله آفاق الافتتاح الوشيك لخط HT من NKTT ومزرعة الرياح في بولنوار، إلى أنه سيتم الآن توفير انتظام وسيولة توصيلات الكهرباء.

لذلك فإن لدينا ما يبرر طلبنا إصلاحًا معمقًا لنظام التسعير الحالي، والذي يعد على الأقل قديمًا إلى حد كبير، وعلى أي حال، كان باهظًا تمامًا.

جدول التعريفة الذي يشتمل على قسط ثابت كبير وسوف نتذكر، خلال الثمانينيات، مع الاهتمام المفهوم بربحية محطات الطاقة الجديدة، في مواجهة الطلب المتواضع، في وقت كانت الصناعة فيه بالكاد أكثر من 3 أو 4 وحدات.

لم تتصور الإدارة لشركة عامة، المنوطة بها مهمة الخدمة العامة والتي تحتكرها الدولة، أدنى تعديل لهذا النظام.

بعد ما يقرب من أربعين عامًا، تميز واقع الطلب الحالي بانفجار في عدد المصانع في كل من نواذيبو ونواكشوط وحتى في تانيت.

تظهر ضرورات الربحية في مجال التصدير الخاضع للمنافسة، والأهداف المشروعة لتطوير المرافق على الأرض، لتحفيز الإنزال والتجميد على الأرض، من أجل تعزيز التكامل الرأسي للقطاع، في وسط المحاور التوجيهية استراتيجية مصايد الأسماك 2024/2020.

إن الزيادة الكبيرة في الوظائف بأجر، وبشكل عام، في المساهمات الصافية في الاقتصاد الوطني، والاهتمام بتشجيع الاستثمارات وكذلك جاذبية القطاع وقدرته التنافسية، تجعل من الضروري خفض أسعار الكهرباء بشكل كبير.

ويرى ولد الصادق أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي إلغاء قسط التأمين الثابت. إن وضع تعريفة تفضيلية من شأنه أن يحفز بشكل مناسب نمو الصناعة على الأرض.

• منطقة نواذيبو الحرة

تمارس السلطة الوطنية للمنطقة الحرة في نواذيبو سلطة إشرافية على الموانئين بما في ذلك المجال الأرضي العام، والفضاء الحضري والبيئة البحرية في جميع أنحاء أراضيها.

وشرعت مؤسسات الميناء بمبادرة في زيادة أسعار خدماتها بشكل كبير للغاية، وفي المقام الأول تأجير المنطقة، في تحد لأعمال واتفاقيات سابقة عقدتها معظم الشركات.

• مشكلة الصرف الصحي وتفريغ النفايات

يشكل عدم وجود شبكة الصرف الصحي العامة، ولا سيما محطة معالجة مياه الصرف الصحي، مشكلة مزعجة لتفريغ النفايات السائلة من الصناعات.

ويقول ولد الصادق إنه يبدو أن لجنة استشارية قد تم تشكيلها وتتألف من الولاية، والمكتب الوطني للتفتيش الصحي (ONISPA)، وسلطات الموانئ والمشغلين، قد تم تعليقها أو تجاوزها.

حيث يقوم مفتشو سلطة نواذيبو الحرة بإجراء فحوصاتهم الخاصة، ويفرضون غرامات عالية على الشركات في كثير من الأحيان.

أمرت سلطة نواذيبو شركات النقل البحري الدولية، التي ليس لديها أي شكل من أشكال المسؤولية، بإنهاء الخدمات لصالح الشركات التي لم تدفع «ضريبة التنظيف»، والتي يتم إصدار فاتورة بها أيضًا من قبل البلدية وخصمها عند المصدر من قبل SMCP.

تتعرض الصناعات لعقوبات شديدة بسبب نقص المياه العذبة والحالة المتداعية وفشل الشبكة العامة.

ويرى الأمين العام انه في الأفق المنظور، سيكون الحل الوحيد الموثوق والمستدام، بشرط أن يكون في متناول الجميع اقتصاديًا، هو تحلية المياه بلا شك.

• ضرورة تحديد الصلاحيات

ويقول محمد ولد الصادق انه من الضروري والمفيد تحديد صلاحيات كل جهة فالتداخل الحاصل حاليا بين أنظمة الجمارك والضرائب والنظام المشترك، اتفاقيات التأسيس لا يبسط شرعية الإطار القانوني والمؤسسي.

وينطبق الشيء نفسه على تشابك الصلاحيات بين وزارة الصيد وسلطة منطقة نواذيبو الحرة وبين الأخيرة والبلدية، لا سيما بشأن «ضريبة التنظيف».

• قسم مصايد الأسماك

رسوم التشغيل:

يجب تخفيض معدلات حقوق الاستغلال بشكل كبير. ومع ذلك من المهم تفصيلها لتسليط الضوء بوضوح على (ضريبة الشركات) والتي تم وضعها. القاعدة العادية لهذه الإتاوة هي قيمة المنتج عند الوصول وليس عند التصدير.

هذه الشفافية تسمح لإدارة الضرائب بالرؤية المرغوبة، لمنع المشغلين من فرض ضرائب غير مبررة مرتين على مؤسسة التمويل الأصغر التي تم تضمينها بالفعل في رسوم التشغيل واستبدالها مرة أخرى بضريبة الشركات (IS). وقد أعرب DGI وكذلك MPEM بالفعل عن موافقتهم من حيث المبدإ على هذا الإصلاح. ونأمل أن يتم تحقيقه في الأسابيع المقبلة.

• ضرورة مراجعة تحديد أسماك السطح الصغيرة

يرى الأمين العام للاتحادية الوطنية للصيد ان الأحجام القابلة للتسويق: يجب مراجعة المرسوم المتعلق بتحديد أحجام اسماك السطح الصغيرة لجعلها تتماشى مع الممارسات المتبعة في بلدان المنطقة مع استغلال نفس المخزونات.

في هذه الحالة يجب تقليص حجم «السردين» على سبيل المثال، المغرب المصدر الرئيسي للسردين في العالم، حيث يعتبر النوع المرجعي، يطبق نظامًا يعتمد على الوزن الحي وليس الحجم (عدد القطع لكل كيلوغرام).

سيكون لمراجعة الحجم عند الصيد لأول مرة ميزة مزدوجة تتمثل في السماح للسفن المرخص لها بتحقيق عوائد مرضية وتشجيع الاستثمارات الجديدة في صناعة التعليب التي يعتبر السردين نوعًا منها بامتياز.

• ضرورة مراجعة حجم الأشباك

كما أن مراجعة حجم الشباك، يضيف الأمين العام، ضرورة أخرى الحجم 16 سم لا يتناسب مع التنسيق العام للصندوق البيضاوي القياسي.

• مشروع التعليب قيد الإنشاء

يجب في هذا الصدد التوفيق بين تقسيم الشباك المحفظة، لا سيما تلك التي تستهدف الاستهلاك البشري بشكل أساسي.

الأنواع المصرح بها : يجب الترخيص لأسماك السطح الصغيرة التي لا تخضع لصيد مستهدف محدد (البوري والأنشوجة وما إلى ذلك)، في إطار حصص أسماك السطح الصغيرة.

• ضرورة ترويج الصادرات

واكد محمد محمود ولد الصادق انه من الضروري ترويج منتجاتنا البحرية في مختلف الأسواق الدولية من خلال تشجيع المكتب الوطني للتفتيش الصحي وزراعة الأسماك بقوة وتزويده بكل الدعم المفيد من أجل إكمال عملية الموافقة على الشهادات الصحية في البرازيل بنجاح والتي هي حاليًا في مرحلة متقدمة من الانتهاء.

هذه هي الطريقة لفتح الطريق امام وصول منتجاتنا إلى السوق البرازيلية 220 مليون نسمة وهو ثامن أكبر اقتصاد في العالم، حيث نستورد، في المتوسط، مليون طن من أسماك السطح الصغيرة سنويًا.

وسجل الأمين العام بارتياح العلاقات المهنية الممتازة بين SMCP والمنتجين.

وأعرب عن الرغبة الشديدة في الاستفادة من هذا المناخ الواثق والسلمي لبناء علاقة هادئة من المشاورات المنتظمة والتفاهم المتبادل والتعاون المخلص والشراكة بين المشغل العام والمنتجين.

وأضاف انه يجب تشجيع مشاركة المنتجين بشكل أفضل في التسويق والذي يظل هو الغرض من العمليات وقبل كل شيء ولاء المشترين وتعزيز الشراكات الوظيفية الدائمة معهم.

إن مساعدتهم الفنية الوثيقة ووجودهم مع المنتجين (توجيه المصيد، التصنيف، التحميل على منصات نقالة، نهج الجودة، سرعة التحميل، إلخ) سيكون بمثابة رافعة رائدة لتحسين مكانتنا في السوق وتقييم الأسعار عند التصدير.

وبين الأمين العام في الأخير أنه من المستحسن أن تحدد الدولة بوضوح الأهداف التي تتوقعها من القطاع، من أجل وضع السياسات المتبعة والقرارات التي يمكن اعتمادها والبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بما يتماشى مع الأهداف المحددة مسبقًا.

هذا المنظور إذا كان دعم ميزان المدفوعات هو الهدف ذو الأولوية، فإن تعزيز صادرات المنتجات، بجميع أشكالها (طازجة، مجمدة، مملحة، مجففة، معلبة، طحين، زيت، إلخ) سيسهم في عمليات السيولة العائدة إلى الوطن.

هذه العملية تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والنمو والتنمية وفي تحسين اندماج القطاع في الهيكل الداخلي للاقتصاد الوطني مما سيسهم في التقدم الاجتماعي والحد من الفقر وإعادة التوزيع العادل للدخل وتمكين الشباب والنساء من جانبهم على تعزيز نطاق العمالة بأجر والنمو الواسع لصيد الأسماك ولا سيما الحرفي والساحلي وخاصة السطحي والتوسع في الأنشطة والخدمات ذات الصلة.

اتحادية الصناعة والمناجم والطاقة..

جهود لترقية الأنشطة وتعزيز الاندماج في الاقتصاد الوطني

200 مقاولة و1000 مقاولة صناعية صغيرة ومتوسطة

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

مكن إنشاء اتحادية الصناعة والمناجم والطاقة كجزء من اتحادية أرباب العمل الموريتانيين، من خلق الظروف الملائمة لتمهين هذا القطاع الذي يكتسي أهمية كبرى في رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني، بزيادة قدرته على خلق فرص العمل وتطوير الإنتاج.

وتعنى اتحادية الصناعة والمناجم والطاقة ضمن مهامها الأساسية بالدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للأعضاء سبيلا لتطوير أداء القطاع الصناعي وتعزيز قدرته التنافسية من أجل حمايته وتقوية مناعته أمام تحديات العولمة وعوامل السوق الحر.

ووفقا للأمين العام لاتحادية الصناعة والمناجم والطاقة السيد خاليدو تراورى، فإن الاتحادية تمثل إرادة مجموعة من الأعضاء النشطين الذين يحاولون انتشال هذا القطاع من واقعه والرفع من أدائه باستمرار، مؤكدا في لقاء مع مجلة «الشعب» أن هذا الواقع سببه غياب اليد العاملة المؤهلة إضافة إلى العقبات والتحديات الأخرى المتعددة.

وأضاف الأمين العام أن الاتحادية تضم ما يزيد على مائتي مقاولة ناشطة في القطاع الصناعي المصنف يتمركز معظمها في نواكشوط ونواذيبو، إلى جانب ما يزيد على ألف من المقاولات الصغيرة والمتوسطة المنتسبة للقطاع.

واعتبر الأمين العام للاتحادية السيد خاليدو تراورى، أن القطاع بدأ يركز على تثمين بعض الصناعات المعتمدة على الموارد المحلية كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى الأنشطة الصناعية الأخرى مثل مصانع الطحين، والمقاولات التحويلية في مجال الأسماك، والصناعات البلاستيكية.

وأوضح أن مساهمة القطاع الصناعي لا تزال ضعيفة في الناتج الوطني الخام وتمثل 8.2 بالمائة فيما يشغل القطاع ما يقرب من 10 بالمائة من القوى العاملة النشطة في البلاد. وبالمقابل يشمل القطاع الصناعي غير المصنف آلاف المقاولات الصغيرة والمتوسطة تغطي عددا من الأنشطة الصناعية والتقليدية إلى جانب ورشات صناعة اللبن(بريك) وورشات النجارة واللحامة والمخابز ومحلات صناعة الحلويات، وغيرها.

إنجازات الاتحادية

حرصت اتحادية الصناعات والمعادن والطاقة خلال مأموريتها المنصرمة على الحفاظ على جو الطمأنينة والثقة وتعميق التفاهم مع الإدارات العمومية المعنية بالقطاعات الصناعية والتعدينية. لأن مواصلة ومتابعة الاتصال بالإدارات يعتبر السبيل الأفضل لتسيير أحسن لقطاع الصناعات والمعادن.

وفي هذا الإطار، فإن مكتب الاتحادية قام بالعديد من الاتصالات المختلفة والمفيدة وعلى مستوى عال مع الوزراء المكلفين

على التوالي بالاقتصاد والصناعة والبترول والطاقة والمعادن والمالية ومحافظ البنك المركزي الموريتاني والمديرين العامين للجمارك والضرائب.

وكانت هذه اللقاءات مناسبة للتعبير عن رغبة الاتحادية وبالتالي الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين في التمسك بالتشاور والحوار مع السلطات العمومية والاسهام في إنجاز أهداف القطاعات الصناعية والمعدنية.

وهكذا قامت الاتحادية بعدد من الأنشطة لصالح أعضائها.

وبصورة أخص، قام مكتب الاتحادية بعدد من الأنشطة الرامية إلى تحسيس الإدارات العمومية حول انشغالات الأعضاء من أجل اقتراح حلول مناسبة لها.

ويتعلق الأمر:

- بالتدخلات لدى المديرية العامة للجمارك لمنع أعضائنا من تقديم مستندات بنك SWIFT ، قبل استيراد المدخلات .

- الإجراءات الإدارية، طوال فترة الفصل الأول من عام 2020، بهدف التخفيف من آثار العزل الصحي الناجم عن وباء كوفيد19- ، على أنشطة بعض أعضائنا وخاصة فيما يتعلق بالحصول على رخص للموظفين العاملين ليلا، وكان

الاتصال بمحافظ البنك المركزي الموريتاني مثمرا حيث قبل طلب الاتحادية المتمثل في المطالبة بإلغاء وجوب الضمانة لطالبي فتح ائتمان قبل استيراد منتوجات الغاز.

وهناك رسالة موجهة للمدير العام للميناء في 2020/5/14من أجل تسهيل تفريغ شحنات المدخلات الموجهة لأعضاء الاتحادية، وقد استجاب للطلب. ورسالة موجهة للمدير العام للجمارك في 7/9 /2020 لتطبيق تخفيض الرسوم على المدخلات المنصوص عليها في قانون المالية 2020. وكذلك رسائل موجهة للأعضاء 2020/01/29 للإبلاغ عن انشغالاتهم إلى إدارة الضرائب بخصوص هذه الضرائب.

تعزيز إدارة الاتحادية:

على المستوى الداخلي اكتتبت الاتحادية أمينا عاما بعد وفاة المغفور له حمود أعثيمين، الأمين العام السابق لمواصلة توسيع مجال نشاط الاتحادية في مواجهة التحديات الجديدة، ويتعلق الأمر بتهيئة الأرضية للظروف الجديدة التي سيخلقها

استغلال حقول الغاز مستقبلا.

مع التركيز على وضع وسائل تمكن من توفير الظروف للتعايش مع السياق الجديد لجائحة كوفيد 19 والتقدم إلى الأمام لفائدة المؤسسات وتطوير محتوى محلي حقيقي؛

- ومن بين المهام التي تم القيام بها كذلك توعية وتحسيس وتكوين الأعضاء؛ وترقية المنتوجات الصناعية؛ وكذا ربط العلاقة بين الأعضاء والإدارات؛ والأخذ في الحسبان المصالح الجماعية والفردية لأعضائها في السياسات العمومية. كما تم إنشاء موقع إلكتروني ديناميكي يشكل واجهة تخدم مصالح الاتحادية وأعضائها.

في مجال الترقية:

وفي إطار ترقية أعضائه، شارك المكتب في أنشطة من بينها:

- المنتدى الاقتصادي المغاربي، في قصر المؤتمرات بنواكشوط، 28 يناير 2019؛ -

- -ملتقى فرص الأعمال، 6 مارس 2019، مع البنك الإفريقي للتنمية، والذي كان فرصة لاكتشاف فرص الأعمال في مشروع الربط الثابت بين موريتانيا والسنغال، فوق النهر، من خلال جسر روصو الجديد، والذي يجب أن يكتمل العمل فيه في غضون 30 شهرا بين يونيو 2021 وديسمبر 2023.

- منتدى منطقة التجارة الحرة للقارة الافريقية ZLECAFالمنعقد يومي 10 و 11 أبريل 2019 بوزارة التجارة بنواكشوط، وكذلك الاسبوع التجاري المغربي الذي أقيم في الفترة من 16 إلى 22 ديسمبر 2019 في المركب الأولمبي بالعاصمة.

- المشاركة في اجتماع يوم 2020/11/5 حول التعريفة الخارجية المشتركةCET ، وهي جزء من المفاوضات بين موريتانيا والإيكواس من جهة ومع ZLECAF من جهة أخرى، إلى جانب الاجتماعات التي تم تنظيمها من 12 إلى 16 مارس 2020 بالتعاون مع الوزارة المسؤولة عن التكوين المهني ومكتب «اسفير» للمساعدة في مدى جدوى بناء معهد التقنيات الصناعية.

وكان الهدف من هذه الاجتماعات هو السماح لأعضاء الاتحادية بالاطلاع على التطورات الاقتصادية والتجارية التي تهمهم، واغتنام فرص الأعمال والشراكة التي غالبا ما يتيحها هذا النوع من اللقاءات وتوسيع شبكة علاقاتهم في خدمة تطوير هذا القطاع.

ومهما كانت إيجابية هذه اللقاءات والجهود، لا يمكن أن تحجب عنا حجم الصعوبات والتحديات التي يجب أن تواجهها الاتحادية على المدى القصير والمتوسط.

الاتحادية الوطنية للنقل:

دور محـــوري في تنظيـــم القطـــاع

بقلم:عبد الله محمدن المختار

تلعب الاتحادية الوطنية للنقل دورا محوريا في تنظيم قطاع النقل البري والبحري والجوي وتطوير آلياته والرفع من قدراته والنهوض به سبيلا إلى تأدية دوره كاملا باعتباره فاعلا اقتصاديا داخل المنظومة التنموية نظرا لما يكتسيه من أهمية بالغة في برنامج الحكومة الموريتانية وماله من تأثير في حياة المواطنين انطلاقا من كونه دعيمة أساسية من دعائم التنمية.
ومن خلال تأثيره على المناخ العام للاستثمارات الوطنية وارتباطه بكافة القطاعات الانتاجية شكل عمل القطاع مساهمة بناءة في تنمية وازدهار النشاط الاقتصادي وأرسى قواعد لبنة قوية في بناء جدار التنمية في البلد.

وحرصا على تحسين الأداء العملي والخدمي المنوط بها وسبيلا إلى تعزيز وتوفير الخدمات اللازمة قامت الاتحادية الوطنية للنقل في الآونة الأخيرة بتطبيق حزمة من الإجراءات والقرارات والتحسينات أعطت دفعا قويا لوتيرة العمل في القطاع.
وللوقوف على الدور الذي تلعبه الاتحادية الوطنية للنقل للنهوض بالقطاع وتطوير أدائه، حاورت مجلة الشعب الأمين العام للاتحادية السيد أحمد ابراهيم اطفيل، الذي استعرض أهم الإنجازات والمكاسب التي حققتها الاتحادية في هذا الصدد، حيث أوضح في بداية حديثه أن الاتحادية جهاز تنظيمي ينضوي تحت يافطة الاتحاد العام لأرباب العمل الموريتانيين كإحدى الاتحاديات التابعة له يعنى بالنقل البري والبحري الا أن عمله اليوم اساسا يرتبط بالنقل البري وما يتعلق به.
وبين أن الاتحادية واكبت كل الإصلاحات التي اقيمت على مدونة النقل منذ إنشاء قانون الشغل رقم 167-1990 مرورا بإصلاح قانون النقل 2005 كما شاركت في إنشاء مدونة السير، مؤكدا أن دور الاتحادية يتمثل في دعم القدرات المؤسسية للناقلين من أجل التنافس البناء وتقريب الخدمات من المواطنين وتخفيض الضرائب وإيجاد مناخ ملائم وارضية صالحة للمستثمرين في مجاله ، و على توفير وسائل النقل على عموم التراب الوطني للأشخاص والبضائع ، ومساعدة الدولة في الاستفادة من هذ القطاع الذي ترتبط به جميع القطاعات الخدمية والانتاجية.
وأوضح السيد الامين العام أن الاتحادية هي الهيئة الوحيدة التي تعمل على تنفيذ البرامج الاستعجالية للدولة الممثلة

في مفوضية الأمن الغذائي وبرامج الامم المتحدة والغذاء العالمي، التي غالبا ما تنشط في هذ المجال، في مواجهة الازمات والكوارث التي تظهر بين الفينة والأخرى وخصوصا في مواسم الأمطار والفيضانات الخريفية، من أجل مؤازرة الدولة والوقوف معها في الأوقات الحرجة.
وفي إطار جهود الاتحادية الهافة إلى تلبية مطالب المواطنين الملحة في هذا المجال، أوضح السيد الأمين العام أنه نظرا لتعدد الشبكات الطرقية ووضعية سيارات النقل الحضري وما تؤدي إليه من زحمة سير خانقة، استطاعت الاتحادية إدماج عملية استيراد ما يزيد على ألف سيارة خفيفة في إطار تنفيذ برنامج «تعهداتي» الموسع لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.
وتعكف جاهدة في هذه الآونة مع سلطة تنظيم النقل البري والسلطات الإدارية المعنية على نظيم وتحديث سير النقل الحضري في العاصمة عبر آليات عصرية عدة، من أجل تحسين المظهر الحضاري للعاصمة ، وقد كانت الهيئة وفقا لما كان متفقا عليه مع الجهات المعنية بصدد تنفيذ مشروع هام يهدف الى بناء أربع محطات حضرية كبرى على مشارف العاصمة لضمان مراقبة عمليات النقل بين المدن وتسهيل الولوج لخدماته، وهو مالم ير النور بعد حيث لم يتم منه حتى الآن سوى بناء محطة روصو وحدها والمحطة الكبرى عند مبنى الاتحادية على طريق أكجوجت بمقاطعة تيارت، نظرا لتغير استراتيجيات الإصلاح وتقديم الأولويات بعضها على بعض، وتجسيدا للشراكة بين القطاعين الخاص العام فقد أنشئت الاتحادية عن طريق العرائض المطلبية لهيئة اتحاد ارباب العمل على وضع موازين على المحاور الطرقية للعاصمة

وعملت على بناء الطرق والجسور في الوقت الذي حصلت على تعهد من الدولة بإنشاء محطات كبرى في العاصمة انواكشوط والعواصم الجهوية، فضلا عن برمجة تفريغ ساحات عمومية لتكون انطلاقة سيارات الأجرة الخاصة بالخطوط.

وفيما يتعلق بتنظيم النقل الحضري داخل العاصمة: أكد السيد الأمين العام أنه في إطار الجهود المبذولة لترقية القطاع وتحسين جودته قدمت الهيئة عدة طلبات لوزارة النقل من أجل تحسين وترتيب النقل الحضري بإلزامية تلوين السيارات وتمييز البطاقات الرمادية على أساس نوعية السيارة العاملة في المجال، لتتضح الرؤية لدى المواطنين بغية سهولة التعامل بين الزبائن والناقلين.

وأشار إلى أن السيارات منها سيارات الأجرة التي تسلك خطا واحدا دون غيره، ومنها ماله خطوط عديدة داخل العاصمة، إضافة الى السيارات التي تنقل خارج العاصمة وهو ما يستدعي خطة لتمييز بعض السيارات عن بعض، موضحا أن النقل حسب التصنيف المعمول به ثلاثة أصناف :النقل الحضري، والنقل بين المدن، والنقل الخاص بآلات البناء والمحروقات وغيرها.

وفي ما يتعلق بأهداف الاتحادية الوطنية للنقل قال السيد الأمين العام إن الهدف الأساسي منها يتمثل في الدفاع عن مصالح الناقلين وتوعيتهم باحترام

المسلكيات المهنية، إضافة الى حماية المنتسبين بما يضمن لهم الحقوق ويوفر لهم سبل العيش الكريم بما يتطلب ذلك من إرشادات وتكوينات وغيرهما.

وتأتي مصادرة السيارات التي يتم العثور فيها على كميات من المخدرات خير دليل على جدية القطاع في العمل كما يأتي تجسيدا للدور المهم الذي تضطلع به الهيئة في هذا الصدد. بعد أن تمت مصادرة الكثير من الباصات والشاحنات في جرائم هم بمنأى عنها.

وفي ذات السياق يأتي التعاون مع الشركات العمومية في عقلنة الرقابة والتفتيش على الطرق ووضعها في حدود أمن الركاب ووسائل النقل وتسهيل مهمة النقل في حدود القانون تكريسا للتوجه الإصلاحي التي تسعى الهيئة لانتهاجه.

وسبيلا إلى المهنية والشفافية الجبائية في التسيير فقد عملت الاتحادية في المجال الضريبي – فضلا عن الجدولة الضريبية والتوقيف الجماعي- عن طريق اللجنة التوجيهية لأرباب العمل الموريتانيين ووزارة المالية على الوصول لخطة عمل جديدة تضمن تحصيل الضرائب بشكل تقويم إجماعي مما ستكون له انعكاسات ايجابية على الناقلين كما تعمل جاهدة على مراجعة القانون الضريبي لسنة 2019 ليتواءم مع مستجدات القطاع.

ونبه السيد الأمين العام للاتحادية إلى أن أشد العوائق التي اعترضت طريق الإصلاح في مجال النقل هي إلغاء الاحتكار الذي كان موجودا في العقود الماضية، والذي يبعث على التنافس الإيجابي في هذا المجال وعلى حركية الاسواق وانتعاشها بسببه، حيث كانت هنالك مؤسسة واحدة تعنى بالنقل، مما سهل تنظيمه وتقريب خدماته للمواطنين، مضيفا انه في ظل تعدد الاتحاديات ومؤسسات النقل في القطاع غير المصنف برزت جملة من العراقيل التي تعترض سير التطور في هذا المجال.

ورغم كل الصعوبات تبقى الاتحادية مضطلعة بدورها الرقابي والخدمي في النهوض بهذا القطاع والتحسين من خدماته وأدائه بما هو متاح لها بما أوتيته من قوة ووسائل مما يمليه عليها الواجب المهني والأخلاقي ويكفله لها القانون.

الاتحاديات الزراعية في موريتانيا..

تحقيق الأمن الغذائي ضرورة لا مناص منها

لا خلاف في المكانة التي تحتلها الزراعة في التنمية الاقتصادية في حجر الزاوية والعمود الفقري لضمان الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي للفرد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، ونظرا للاهتمام الذي توليه الدولة والفاعلون للزراعة تكونت الاتحاديات الزراعية كتنظيم ضروري للرفع من مستوى الزراعة ورافعة أساسية في التنمية وللتعرف عن قرب على طبيعة هذا التنظيم كان لمجلة الشعب اللقاء التالي مع رئيس الاتحادية الموريتانية للزراعة السيد آداما عمر جا، فكان اللقاء التالي:

إعداد / آمنة بنت خونه

«إن نواقصنا في مجال الإنتاج الزراعي تنظيمية»

تجمع الاتحادية الموريتانية للزراعة مختلف الأصناف فتضم إضافة إلى الفاعلين في مجال الأعمال الزراعية التعاونيات القروية ومجموعات للمصالح الاقتصادية إلى غير ذلك.

عقدت الاتحادية اجتماعها هذا العام في جمعيتها العامة الخامسة عشر وتعتزم أن تلعب دورًا رائدًا في تطوير القطاع الزراعي.

لقد ألتقينا آداما عمر جا رئيس الاتحادية الموريتانية للزراعة، في هذه المقابلة تطرقنا للعديد من المسائل منها الاكتفاء الغذائي، قطاع البستنة وإمكانية نفاذ المستثمرين الوطنيين والدوليين إلى الأراضي الصالحة للزراعة.

الاستقلال الغذائي

لا يمكن لأي دولة لا تستطيع توفير غذائها بوسائلها الذاتية أن تدعي استقلالها الحقيقي، بحكم طابعها فإن موريتانيا تعتبر دولة زراعية، لتحقيق ذلك، لديها مزايا واعدة، وهكذا، لدينا نهر يبلغ طوله 1700 كيلومتر بكميات هائلة من المياه لري الضفة المرتفعة والمتوسطة بأكملها. لدينا ظروف مناخية مواتية، لدينا أيضا الشمس والأراضي الصالحة للزراعة الغنية جدا.

إن تظافر جميع هذه العوامل يحتم علينا ألا نكون بلدا فقيرا يعتمد في المجال الغذائي على الآخرين.

منذ بعض الوقت، كان هناك اهتمام متجدد بالقطاع الزراعي، لذلك اعتبر المزارعون الموريتانيون أنه من الضروري تنظيم أنفسهم وإنشاء اتحادية قوية بما يكفي للقيام بعمل نقابي ولكن أيضا وقبل كل شيء لتكون رافعة لاتخاذ القرار في هذا القطاع.

يمكننا بالفعل أن نلعب هذا الدور بفعالية نظرًا لقربنا وانتمائنا إلى عالم الزراعة.

تحتاج أي سياسة يتم اتخاذها على مستوى الدولة، لتحقيق النجاح من انتساب وانتماء منهم الذين سيستفيدون من هذه السياسة، فالاتحادية الموريتانية للزراعة تعد أفضل أداة لهذا البحث عن العضوية، قربها من المزارعين ومعرفتها التامة بمشاكل هذه البيئة ستعطى دراساتها وتحليلاتها أهمية أوسع.

إنها تعد إطارا ضروريا ينبغي إشراكها لتحقيق الملاءمة والتماسك بين إرادة المزارعين وخيارات الدولة كمحرك للتنمية الزراعية. إن دعمنا والتزامنا ضروريان لتحقيق هدف الاستقلال الغذائي.

ولذلك، فإن هذا البحث عن انضمام المزارعين لسياسة الدولة يجد مصلحته وواقعه في حقيقة أننا منتظمون، وأننا نحدد مشاكلنا بشكل أفضل، ونقوم بتحليلها وإيجاد حلول لها وفي هذا الصدد، فإن الاتحادية الموريتانية للزراعة هي محاور متميزة للدولة في إطار الهدف من الوصول للاكتفاء الغذائي.

ويسعدنا اليوم أن نلاحظ أن موريتانيا على الأقل من حيث الأرز تنتج حوالي 75% من احتياجاتها. كان هناك بالطبع، في مرحلة ما، مشكلة جودة هذا الأرز. لكن في الوقت الحالي، لدينا مصانع تتمتع بمثل هذه المعرفة بحيث أن الأرز الذي نقوم بتقشيره ليس أقل جودة من الأرز المستورد، وعلاوة على ذلك، يشتهر الأرز المحلي بأنه أكثر صحة نظرًا لقصر مدة صلاحيته. وبالتالي فإن زراعتنا تتجه نحو المستقبل.

البستنة

«ومع ذلك، نحن لا نأكل الأرز فقط، نحن بحاجة إلى نظام غذائي متكامل ومتنوع. هذا هو السبب في أنه من الضروري تطوير عنصر البستنة في السوق.

أظهرت مجموعة من الظروف (التوقف المؤقت في توريد الخضار من قبل الشاحنات المغربية، وباء كوفيد19، وما إلى ذلك) بشكل صارخ الحاجة إلى العمل من أجل

المزيد من الاكتفاء الغذائي، والحاجة إلى إنتاج المزيد، خاصة في البستنة التي تعد المتضرر الأكثر في القطاع الزراعي.

يدرك المزارعون الحاجة إلى تطوير البستنة وضرورة دعمها من طرف الدولة.

وللاكتفاء الغذائي بعد استراتيجي معين، وتتدخل فيه عدة قطاعات وزارية وقطاعات ذات أنشطة عامة أو خاصة وذات بعد كبير.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى وجود سلطة تنظيمية ذات إجراءات عرضية لتوحيد أنشطة جميع الأطراف المعنية.

هذه السلطة التنظيمية، من أجل جدولة أفضل للأنشطة وللمزيد من التنسيق في العمل، يجب بالضرورة أن تكون موجودة، خلافا لذلك، فإن الافتقار إلى التنظيم يهدد بكبح جميع الرغبات.

وسيكون لهذه السلطة التنظيمية مهمة، في المنبع، لتحديد، احتياجات البلد عن طريق الأصناف الزراعية على أساس إحصائيات موثوقة، وسيدعم، من خلال التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، تنفيذ سياسة الإنتاج. بعد ذلك، سينظم السوق بحيث يستفيد اللاعبون في سلسلة التمويل والإنتاج والتوزيع بأكملها من جهودهم.

ومن الضروري اتباع طريقة ما وبكل واقعية، فبعض المنتوجات تنقص، في الواقع، بسبب الظروف المناخية غير المواتية، يمكن استغلال البعض الآخر لفترة قصيرة تبلغ ثلاثة أشهر تقابل موسم الصيف والشتاء.

من ناحية أخرى، هناك منتوجات، مثل البامية والبيساب، التي لا تخضع للظروف الموسمية؛ لذلك يجب علينا حماية سوقنا من خلال استيراد العجز فيما يتعلق بالإمكانيات المحلية فقط.

فمع مراعاة هذه الجوانب، ستنظم السلطة التنظيمية السوق بطريقة يتم فيها استيراد

المنتجات الموسمية التي لا يمكن زراعتها في موريتانيا بسبب، من بين أمور أخرى، الظروف المناخية.

ونحتاج لمواجهة هذا التحدي، إلى استراتيجية لننتج ونستهلك المنتوج الموريتاني، لأن نواقصنا في الإنتاج الزراعي ليست هيكلية، بل تنظيمية، وعليه فإنه يجب علينا أن ننظم أنفسنا لمواجهة هذا التحدي، ونحن متفائلون بالبرنامج الطموح لرئيس الجمهورية والذي يتضمن مكونا هاما يهدف إلى الاكتفاء الغذائي، فالاتحادية الموريتانية للزراعة تندمج وتكتسب أهداف هذا البرنامج وتعمل مع جميع المزارعين لضمان تحقيقه.

توفير الأراضي للمستثمرين المحليين والدوليين

فيما يتعلق بتوفير الأرض للمستثمرين الوطنيين والدوليين من خلال عملية شاملة تستند إلى موافقة ملاك الأرض، قال رئيس الاتحادية الموريتانية للزراعة « بقدر ما هو غير مقبول أننا جائعون عندما يكون لدينا الماء والأرض والشمس، فمن غير المقبول أيضًا مصادرة الأرض من أحد لمجرد أنه لا يملك الوسائل اللازمة لاستثمار أرضه، بل يجب أن تؤخذ الممتلكات العرفية في الاعتبار، فالقانون الذي لا يقوم على العادات والأعراف لديه فرصة لتطبيقه فقط بوسائل قسرية، ونظرا لذلك فإن من الضروري ضمان احترام الممتلكات العرفية المعروفة والمعترف بها، وهو ما تقوم به الدولة، من خلال تحكيم عادل، من خلال تهيئة الظروف لاتفاق أفضل بين مالك الأرض والمستثمر المالي، من خلال تعاقد جيد بحيث يستفيد الجميع قدرًا كبيرًا من منتجات الأرض.

في غضون ذلك ستلعب الدولة دور الحكم بين هؤلاء الفاعلين فهي بمثابة حكم صارم وبعيد النظر إلى حد ما. ستعمل الاتحادية الموريتانية للزراعة بخلق مناخ هادئ وستلعب دورًا داعمًا لاحترام مصالح مختلف الجهات الفاعلة. إنها قضية شائكة ودقيقة ولكن لا مفر منها لأننا لسنا محكومين بشكل لا يمكن إصلاحه بالحفاظ على الوضع الراهن وليس المضي قدمًا. يمكن للزراعة أن توحد الموريتانيين حول التزام مشترك، وتحملهم على العمل معًا في الحقول على الأرض المشتركة. «

خذ على سبيل المثال رجل أعمال ثري يستورد الطماطم المركزة. يكسب المال من تلقاء نفسه. ولكن إذا قمنا بتهيئة الظروف لتمويل صغار المزارعين، من خلال شكل من أشكال التعاقد. يمكن لرجل الأعمال هذا أن يمول المزارع الصغير الذي سينتج الطماطم. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك مصنع لمعالجة المنتجات، فإن الأموال التي تدرها العملية ستستفيد منها موريتانيا. إذا كان صاحب رأس المال يستثمر مع منتج صغير من خلال مساعدته على تطوير أرضه. سيلتزم المزارع ببيع إنتاجه بتكاليف مقبولة. الكل يفوز: الدولة من خلال ادخار العملات، المزارع من خلال التمويل. السكان من خلال نقل التكنولوجيا على مستوى وحدات المعالجة. لذلك دعونا لا نخاف من العمل معًا. يجب أن توحد الزراعة الموريتانيين حول هدف مشترك من أجل المصالح المشتركة.

الاتحادية الوطنية للمقاولين الموريتانيين لبناء البنى التحتية..

شراكة قوية بين القطاع الخاص والعام ورافعة للاقتصاد الوطني

إعداد/ محمد ولد عبدي

الشراكة بين القطاع العام والخاص عنوان بارز اعتمدته الاتحادية الوطنية للمقاولين الموريتانيين لبناء البنى التحتية من أجل خلق شراكة حقيقية تخدم الوطن وترفع من شأنه.

فقرابة 70 % من البنى التحتية الوطنية هي من إنجاز المقاولين الموريتانيين، وقد امتازت بالجودة والاتقان وقد تم فتح أقسام ومصالح داخل الاتحادية تضم جميع التخصصات بدءًا بقطاع المياه والكهرباء والبناء والأشغال بغية توسيع دائرة المقاولات في البلاد وتقريب الخدمة من المواطن.

فرغم الظروف الصحية والحجر الصحي استطاعت الحكومة بتعليمات من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني تقليص الأضرار الناجمة عن هذه الوضعية وبفعل التعاطي الإيجابي للحكومة مع الاتحادية تمكنت من تحقيق أكثر المطالب إلحاحا، ومن أبرزها معايير الأفضلية للشركات الوطنية، وتجزئة المشاريع لتمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة، وتفعيل الشراكة بين الاتحادية والاتحاد العام.

دور الاتحادية في الناتج والتشغيل

الأمين العام للاتحادية الوطنية للمقاولين الموريتانيين لبناء البنى التحتية السيد محمد سليمان أمهاه يرى أن هذه الاتحادية تعتبر العمود الفقري لاتحاد أرباب العمل وهي القوة الحقيقية التي تمتص البطالة في البلاد، والدليل على ذلك أنها هي أولى لبنات الاتحاد التي ظهرت للوجود بعد سنة من استقلال الدولة واعتبرت آنذاك من أكبر المنشئات التي قامت عليها الدولة الموريتانية وكانت رافعة اساسية للبنى التحتية والمشاريع الكبرى في البلد، فرغم الظروف والصعوبات التي واكبت انشاء الدولة الحديثة ظلت هذه الاتحادية شامخة تقدم ما بوسعها من مهارات وإمكانات لازالت شاهدة على تطور البنية التحتية في البلاد إلى الآن .

ونبه الأمين العام إلى أن هذه الاتحادية لها ذراعان الذراع الأول: تشييد المدارس والمرافق العمومية والخصوصية، والذراع الثاني في مجال الطرق، وهذا بالضرورة ما جعل الاتحادية تعمل على امتصاص البطالة والمساهمة من خلال دفع الضرائب، في الرفع من الناتج القومي وتطوير الاقتصاد الوطني، وقد حافظت هذه الاتحادية على إسمها القديم وهو الاتحادية الوطنية للبناء والأشغال العمومية ولمدة نصف قرن من الزمن وبعد المراجعة الأخيرة للمكتب التنفيذي برئاسة رئيس الاتحادية النائب لمرابط ولد الطنجي وبعد التطور

• إنشاء مجلس أعلى لدعم الاستثمار ودعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، ولأول مرة في تاريخ البلد، برئاسة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

• إصدار مرسوم في مجلس الوزراء يتيح للاتحادية المشاركة في جميع مجالس الإدارات التابعة للدولة.

• إنشاء وكالة للاستثمار وتزويدها بمبنى يسمى بالشباك الموحد.

وفي هذا الظرف يضيف الأمين العام وبعد تشاور مع الوزارات الوصية التجهيز والنقل، والإسكان والعمران بدأنا في فكرة أيام تشاورية وبرئاسة رئيس الجمهورية وقمنا خلال هذه المنتديات بعدة لقاءات مع كافة القطاعات المعنية وتمخض ذلك عن زيارة القطاع العام والخاص وبالتحديد بلورة فكرة مرصد وطني لمراقبة البناء والأشغال العامة. هذه الآلية ستكون تابعة لوصاية الوزارة الأولى والهدف منها الحوار التشاركي لحل الأزمات.

• أخذ قرار بإنشاء برنامج لدعم قدرات المؤسسات الخاصة بالبناء والأشغال نتيجة لعدم الخبرة والآثار السلبية للجائحة وفي هذا الاطار ستكون هناك لائحة سنوية سوداء بها جرد للمؤسسات التي لم تنجز مشاريعها وتحديد العقوبة الملائمة لذلك، كما جعلنا شعارنا لهذه السنة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص مفتاح للإقلاع الاقتصادي المنشود، ونتيجة للخبرة والمعلومات التي حصلت عليها الأمانة العامة للاتحادية تم إنشاء ستة أقسام داخل هذه الاتحادية

متخصصة، وهي:
• قسم للبناء،
• قسم للأشغال العامة والطرق،
• قسم للطاقة والمعادن،
• قسم للمياه والاستصلاح الترابي الريفي،
• قسم للاستثمار العقاري،
• قسم للمواد المحلية.

وخلاصة لما تقدم يضيف الأمين العام أن ما تم إنجازه لحد اللحظة في هذه الاتحادية ما كان له أن يقع لولا العناية الكبيرة والمواكبة ليلا ونهارا للعمل من طرف رئيس الاتحادية النائب لمرابط ولد الطنجي، فله يرجع الفضل في كل ما وصلنا إليه من تقدم في شتى المجالات.

أهم انجازات الاتحادية.

وعن أهم الإنجازات التي تحققت خلال مسيرة هذه الاتحادية يقول الأمين العام «يمكن إيجاز ما قامت به اتحادية المقاولات والبنى التحتية خلال فترة مأموريتها السابقة فيما يلي:

- تنظيم عدة اجتماعات للمجلس التنفيذي والهيئات المختلفة الملحقة بالاتحاد لتقييم الأنشطة المنفذة والمقررة مستقبلا وفق تشخيص وتحليل التحديات المطروحة.
- استحداث أقسام متخصصة حسب الحاجة ووفقا لمواد النظام الأساسي للاتحاد.
- إبراز انشغالات القطاع الخاص في إطار التشاور مع الحكومة من خلال تحسين أداء الإطار المؤسسي لتحقيق التقدم ولا سيما على مستوى التنسيق بين «الحكومة والقطاع الخاص».
- توطيد الاستقلال المالي للاتحادية وتحسين سمعتها وزيادة عرض الخدمة للأعضاء بوصفها المجالات التي يجب أن تستمر الجهود فيها.
- دعم الحكومة في تنفيذ استراتيجيتها وسياستها لتحديث القطاعين العام والخاص، وتخصيص .

الأقسام التي تم إنشاؤها حسب الفرص والاحتياجات التي تعبر عنها الشركات الأعضاء في الاتحاد.

- تنفيذ العديد من الرحلات الخارجية من أجل تبادل الخبرات مما أتاح تعزيز مهارات مختلف الشركات الأعضاء في الاتحاد.
- المشاركة الفعالة في جميع الندوات وورش العمل والمنتديات والمؤتمرات الوطنية والدولية التي تمت دعوة الاتحادية إليها وتدريب 1500 شخص في مجالات المهارات المختلفة المفيدة للسوق بدل 1000 شخص كانت مبرمجة في البداية.

وهناك تحديات كبيرة يتعين مواجهتها من

أجل السماح للقطاع الخاص بالقيام بدوره كاملا كمحرك للتنمية ولفرص العمل ولهذا السبب يجب على الاتحادية أن تضاعف جهودها لتحقيق مهمتها بشكل كامل.

كما ساهمت الاتحادية في المشاورات المتعلقة بإنشاء نظام تأهيل وتصنيف من خلال اقتراح أساسي وقابل للتطبيق وذي مصداقية وفعالية خاصة في هذه الظروف الاستثنائية بفعل مخلفات جائحة كورونا، والتي تسببت في تعطيل النشاط الاقتصادي، وأثرت في مختلف الشركات حتى أجبرت بعضها على إغلاق أبوابها مؤقتا».

وأشار الأمين العام إلى أنه في ظرف زمني وجيز تم إنجاز عدد منقطع النظير من المنشآت العمومية التي تتعلق بالصحة والتعليم والثقافة والرياضة وغيرها من مشاريع البنى التحتية بالغة الأهمية والتي «شملت شبكات الطرق والتزويد بالماء والكهرباء وأشغالا عمومية أخرى لا تقل أهمية، كما قامت بتنفيذ الأغلبية الساحقة من هذه المشاريع شركات وطنية معروفة ومشهود لها بإتقان العمل مما وفر فرص عمل كثيرة وزاد من خبرة وتجربة المقاولين الموريتانيين».

وأضاف أن هذه العناية تجسدت من بين أمور أخرى في مراجعة التشريعات المنظمة لهذا القطاع وتصحيح طريقة تأهيل المقاولات حتى تتساوى الحظوظ، إضافة إلى وضع برامج تكوينية تهدف إلى تحسين خبرات ودعم قدرات الفاعلين في القطاع.

وحث الأمين العام، المصارف والمؤسسات الاستثمارية على تنفيذ وظائف غير تقليدية، كالاستثمارات المالية، ودعم وتوسيع المؤسسات المالية والمصرفية لضمان الاستثمار في التجارة البينية والاستثمار في البنى التحية والتكوين المهني وكل ما له علاقة بتطوير القدرات البشرية في موريتانيا.

وأشار الأمين العام إلى أن قرابة 70% من البنى التحتية هي من إنجاز المقاولات الوطنية وأبانت عن تجربة رائدة في هذا المجال تجعلها مستقبلا محل ثقة لكل الشركاء.

الآفاق المستقبلية

كما اعتبر الأمين العام لاتحادية المقاولين السيد محمد سليمان أمهاه أن هناك برنامج بين الحكومة والاتحادية في إطار الجهود المبذولة من طرف الاتحادية لترقية القطاع والرفع من المقاولات، وكذلك مستقبلا القيام من قبل الشركات في القطاع بتنفيذ المشاريع الكبرى: كالطرق والملاعب والسدود والطاقة والاستثمار العقاري، كذلك اعتماد مقترحات وتنظيم الصفقات من حيث التسيير والمراقبة وإنشاء بوابة وطنية للصفقات العمومية وتنظيم فعاليات منتدى إكسبو وغيرها من الفعاليات المهنية النشطة التي تستهدف ترقية قطاع البنية التحتية والتشييد.

الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات ومعركة تنظيم القطاع وتثبيت أسعار الخبز

بقلم: محمد الأمين سيدي بوبكر

تجسيدا للدور الاقتصادي والاجتماعي المحوري الذي تلعبه في العملية التنموية، وكمنتج رئيسي للمادة الأولى في الوجبة الصباحية، ومكونة أساسية في العديد من الوجبات الموريتانية -الخبز- قامت الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات خلال الأعوام الماضية بالعديد من المبادرات الرامية إلى تنظيم قطاع المخابز والحلويات وجعله على مستوى من الفعالية يعود بالنفع على المستثمرين والعمال والمستهلكين.

النشأة والتنظيم

بعد ما عاشته بعض الدول العربية من اضطرابات بسبب الخبز أواخر السبعينات والثمانينات، وبهدف استمرار تموين السوق المحلية بمادة الخبز الأساسية، إضافة إلى ترقية قطاع المخابز ومواكبة المستثمرين والتنسيق بينهم والإدارة من جهة والمستهلك من جهة ثانية، أنشئت الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات عام 1986، وهي واحدة من 11 اتحادية، مكونة للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

وتعمل الاتحادية منذ تأسيسها وسط ثمانينات القرن الماضي دون أي إطار تنظيمي حتى صدور المقرر رقم 660 الصادر بتاريخ 06 - 09 - 2000 الذي يقضي بتحديد شروط إقامة وتشغيل المخابز الصناعية وإنتاج الحلويات، وقد تضمن المقرر 10 مواد نصت أولاها على أن «تخضع منشآت إنتاج الخبز والمنتوجات الحلوية، من حيث إقامتها وتشغيلها، للشروط الواردة في المقرر وكذا القوانين المعمول بها في مجال النشاط الصناعي والبيئي والصحي، وللنظافة ومواصفات الجودة والسلامة السارية المفعول في موريتانيا» والثانية أنه «يجب على كل مخبزة أو منشأة للحلويات، بصدد الإقامة أن تكون على بعد خمسمائة (500) متر من جميع الجهات عن كل مخبزة أو منشأة أخرى قائمة.

فيما تضمنت بقية المواد بعض الشروط الأساسية التي يجب توفرها في المخابز من حيث الشكل والمنتج، إضافة إلى العمال والتوزيع، وهو ما ترى رئاسة الاتحادية اليوم أنه لم يعد كافيا، مطالبة السلطات المختصة بسن ترسانة قانونية تواكب التطور الحاصل في القطاع.

مكاسب وتطلعات

في حديث للشعب قال رئيس الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات السيد عبد الرحمن سعد بوه إن قطاع المخابز والحلويات كان هشا، ومادة الخبز كانت تنتج بطريقة بدائية لا تتماشى مع متطلبات العصر ولا مع تطلعات المستهلك ولا تستجيب لمعايير السلامة، قبل أن تأتي الاتحادية لترتقي بسوق صناعة الخبز وتُغير نظرة المجتمع له وللعاملين فيه، لينتقل الخبز من صناعة بدائية إلى مادة صناعية وسوق جالب للاستثمارات الكبيرة، وهو ما أحدث نقلة نوعية في القطاع.

وأضاف عبد الرحمن سعد بوه أن الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات قامت في مجال التكوين والتشغيل بعدة تكوينات في صناعة الخبز والحلويات لصالح العاملين في القطاع، بالتعاون مع إدارة التكوين والتشغيل وبتمويل من البنك الدولي، مؤكدًا أن قطاع المخابز والحلويات يوفر اليوم ما يزيد على 7000 فرصة عمل دائمة في نواكشوط ونواذيبو.

وفي مجال البنى التحتية عملت الاتحادية

حسب رئيسها السيد عبد الرحمن سعد بوه على تغيير أشكال المخابز لتواكب التطور العمراني للعاصمة نواكشوط.

ونبه ولد سعد بوه إلى أن الاتحادية تسعى لتوطين اليد العاملة وتهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب اليد العاملة المحلية، مطالبا السلطات العمومية بإنشاء مدرسة مهنية للتكوين في مجال صناعة الخبز والحلويات، قادرة على المساهمة في امتصاص البطالة وتغذية سوق المخابز والحلويات باليد العاملة المحلية المتخصصة.

شراكة قوية مع السلطات العمومية

في إطار شراكتها -التي تصفها بالمثالية - مع وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، الوصية على القطاع، قامت الاتحادية، بتفعيل المقرر رقم 660 الصادر سنة 2000 والمحدد لدفتر التزامات الفاعلين الاقتصاديين في مجال المخابز والحلويات.

وللحفاظ على سلامة المنتج، ومراعاة المعايير الصحية، وتقريب الخدمة من المواطنين، تعكف الاتحادية، حسب القائمين عليها، على فتح أكشاك عصرية ستوفر ما يربو على 2000 فرصة عمل دائمة.

وفي شهر رمضان المبارك الأخير قامت الاتحادية، بتمويل من مكتبها التنفيذي، وبناء على اتفاق مع وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة، بالتوفير المجاني لـ 6000 خبزة يوميا، طيلة الشهر الكريم.

وفي مجال التكوين قامت الاتحادية بتنظيم ورشات تكوينية شملت كافة التخصصات ذات الصلة بصناعة الخبز والحلويات بالإضافة إلى تأطير طواقم الإشراف بالتعاون مع المعهد الوطني لترقية التكوين التقني والمهني وبتمويل من الصندوق المستقل لترقية التكوين التقني والمهني، مكنت حتى الآن من تخرج دفعة من 60 عاملا متخصصا في المجال.

كما عملت على توطيد الروابط التي أقامتها مع السلطات العمومية المختصة في إطار شراكة بناءة، بغية ضمان انتظام التموين بمادة الخبز ومشتقاتها مع مراعاة السلامة والجودة واستمرار صمود القطاع في وجه جائحة كوفيد- 19 التي تسببت للعالم في خسائر بشرية واقتصادية فادحة.

جهود استباقية لتثبيت أسعار الخبز

قامت الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات يوم 01 أبريل 2021 بتوقيع محضر اتفاق مع وزارة التجارة لتثبيت

أسعار مادة الخبز وضمان عدم تأثرها بارتفاع أسعار مادة الطحين.

وبموجب هذا المحضر تم الاتفاق على تحديد وزن الخبز بـ275 غراما بالنسبة للفئة:أ، و 140 غراما للفئة: ب، وتثبيت سعر الخبزة الواحدة بـ100 أوقية قديمة بالنسبة للأولى، و50 أوقية قديمة بالنسبة للثانية.

جاء ذلك حسب رئيس الاتحادية السيد عبد الرحمن سعد بوه لقطع الطريق أمام التلاعب بأسعار الخبز ووزنه، في ظل الارتفاع الحاصل في مادة القمح ومشتقاتها على مستوى العالم.

وفي رد على سؤال لمجلة الشعب عن ما أثير من لغط حول الموزعين (المعروفين شعبيًا بالصرواية) وما يدعونه من قطع أرزاقهم من قبل الاتحادية باحتكار توزيع الخبز؟

قال رئيس الاتحادية الموريتانية للمخابز والحلويات إن الاتحادية لم تكن لتستطيع زيادة وزن الخبز مع الحفاظ على سعره في وقت انتقل فيه سعر طن الطحين من 126 ألف أوقية قديمة إلى 190 ألف أوقية قديمة لو لم تقم بحذف كل التكاليف الزائدة لضمان توفير المادة وإيصالها للمستهلك بسعرها الأصلي، مؤكدا أن هؤلاء الوسطاء لا يصلون إلى مائة شخص وأن أغلبهم أجانب وليسوا طرفا في العملية التجارية ولا تربطهم أي عقود أو التزامات مع الاتحادية.

وأضاف أن هؤلاء كانوا يشكلون عامل مضاربة في السوق إذ يقوم بعضهم بزيادة الخميرة في مادة الطحين لزيادة كم الخبز على حساب كيفه، مؤكدًا أن الاتحادية تعمل على تنظيم القطاع وضبط أحجام وأسعار الخبز، وجعل الجودة هي المعيار الأوحد للتنافس، ومن أجل ذلك قامت بتنصيب رؤساء أقسام في كل المقاطعات مكلفين بمراقبة المخابز وفرض الالتزام بمعايير الإنتاج والتسويق المحددة في دفاتر الالتزامات.

وذكر أن الاستراتيجية الجديدة مكنت من ترشيد الموارد بفعل التنظيم، وأن مدينة نواكشوط كانت تستهلك يوميا حوالي 300 طن من الطحين بفعل الفوضى، واليوم لم تعد تستهلك أكثر من 170 طنا، أي أن المستثمرين في القطاع يقومون بخَبز 300 طن ليتم استهلاك 170 طنا منها فقط؛ منوها إلى أن السعر لم يرتفع بل بالعكس تحسن وزن الخبز، إذ كان المستهلك يشتري حوالي 180 غراما بـ100 أوقية قديمة، بينما أصبح اليوم يشتري 275 غراما بـ100 أوقية قديمة فقط.

ودعا عبد الرحمن سعد بوه المستثمرين في القطاع إلى التحلي بالمسؤولية وروح التنافس الإيجابي في إطار الليبرالية السليمة بعيدا عن الفوضى والعشوائية، والالتزام بدفتر الالتزامات المعمول به في البلد.

خاتمة

ويبقى الخبز -إن لم يكن أحد أركان الوطن كما يرى الدبلوماسي السعودي الراحل غازي عبد الرحمن القصيبي في قوله «الوطن هو رغيف الخبز والسقف والشعور بالانتماء و الدفء والإحساس بالكرامة» - سيد الموائد العربية، بل والإنسانية، إذ تشير بعض الدراسات التاريخية إلى أن الإنسان اكتشف الخبز وصنعه منذ عام 8000 قبل الميلاد، أي مع بداية النشاط الزراعي.

ويحتفل العالم في 16 أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للخبز باعتباره أهم غذاء عند الشعوب منذ أقدم العصور.

اتحاديـــــة الخدمـــــات ..

جهود معتبرة وحضور لافت في تعزيز الشراكة والتشاور ين القطاعين العمومي والخصوصي

إعداد/ سارة الناجي

تعتبر اتحادية الخدمات إحدى الاتحاديات المهنية التابعة للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، وقد تأسست في 6 مايو 2006 وتضم أكثر من 100 شركة عاملة في قطاعات الموانئ والمهن البحرية وتكنلوجيا المعلومات والاتصالات والخبرة الوطنية والخدمات العامة.

وتشكل هذه الاتحادية إطارا للتشاور وتعزيز النشاط الخاص في موريتانيا وتعمل على تطوير وترقية هذا القطاع المهم بالحرص على جودة الخدمات واتباع المعايير المطلوبة دوليا.

وقد لعبت دورا بارزا في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تسعى الحكومة والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين على تقوية الصلة والروابط بين هذين القطاعين في أكثر من مجال لتشجيع الإستثمار الخصوصي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الهيكلة الإدارية للاتحادية

يتألف مكتب الاتحادية من :

- رئيس اتحادية الخدمات
- الأمانة العامة لاتحادية الخدمات
- قسم المناولة والشحن
- قسم اترانزيت (العبور)
- الخبرة الوطنية
- قسم تكنولوجيا المعلومات

إنجازات اتحادية الخدمات

1_ قسم المناولة والشحن

عمل هذا القسم على تحقيق عدة إنجازات نذكر منها:

- بعد تصفية bemcp: أشرف مكتب الاتحادية على تحمل أعضائه بحقوق عمال الرصيف بمبلغ 15.850.000
- تأسيس شركة العمالة الميناائية smop
- مراقبة شركة تطوير البنية التحتية للموانئ
- تعاون وثيق مع ميناء انواذيبو
- مراقبة النشاط خلال فترات حظر التجول الناتجة عن جائحة كوفيد- 19بالتعاون مع إدارة الأمن بمنح تراخيص التنقل
- كما تميزت الاتحادية بوجودها على مستوى الأعمال
- لجان لاعتماد مقاولي الشحن والتفريغ ولجان ميناائي نواكشوط ونواذيبو ولجنة الموانئ الثلاث بنواكشوط

2_ قطاع الخبرة الوطنية:

شهد هو الآخر جملة من الإنجازات نذكر منها ما يلي:

- تنظيم دورات تأهيل لمكاتب الدراسات الموريتانية
- اجتماع تشاوري مع ودادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تنظيم دورة تدريبية حول إجراءات منح الصفقات العمومية بالتعاون مع لجنة تنظيم الصفقات العمومية
- انتخاب مكتب دراسة موريتاني على رأس اتحاد المستثمرين العرب والأفارقة
- المشاركة السنوية في يوم مناخ الأعمال
- المشاركة في عملية إعداد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
- المشاركة في إعداد الإطار القانوني للمنطقة الحرة.
- إنشاء لجنة تضم ممثلين عن القسم ومديرية ترقية الاستثمار الخاص

3_ قسم اترانزيت (العبور)

احتل قسم وكلاء الشحن مكانة خاصة في نشاطات الاتحادية خلال هذه المأمورية واستمرت الاتحادية بالإشراف على هذه الفئة بهدف جعلها أكثر مهنية ورسوخا في النهج الاقتصادي المنظم من خلال:

- تنظيم دورة تدريبية وبناء القدرات لفائدة وكلاء الشحن.
- تنظيم دورة تدريبية حول نظام تسيير(سيدونا الجديد).

- تجهيز قاعات معالجة تكنولوجيا المعلومات في ميناء نواكشوط المستقل وتحديث أجهزتها.
- تجهيز قاعات المعلوماتية لمدينة نواكشوط ومطارات انواكشوط وروصو ونواذيبو.
- تصميم وتجهيز غرفة معالجة الحاسوب الآلي في المنطقة الحرة في نواذيبو
- تحديث قاعدة بيانات بطاقات الدخول في ميناء نواكشوط المستقل .
- تنظيم مهام مراقبة العمل في قاعات المعلوماتية مكاتب الجمارك في نواكشوط روصو نواذيبو.

4_ قطاع تكنولوجيا المعلومات

واصل قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمل مع السلطات العمومية بشأن القضايا التي تهم المهنة منها:
- مشروع قانون توجيهي بشأن مجتمع المعلومات الموريتاني ومشروع قانوني حول الجرائم الإلكترونية ومشروع قانون التشفير وفاتورة البيانات الشخصية.
- بالإضافة إلى مشاركته في تنظيم اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والمشاركة في أعمال اللجنة الفنية المختصة بتقرير الإطار القانوني لمراكز

الاتصال في موريتانيا والمشاركة كذلك في ورشة عمل لعرض إصلاحات قطاع تقنيات الإعلام والاتصال.
- وساهمت الاتحادية في إعداد مقترح أرباب العمل الموريتانيين لتنفيذ خطة الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كورونا.
- وفي مقترح مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات وفي اتفاقية أرباب العمل والحكومة بدمج 6000 عاطل عن العمل وقد نجح الاتحاد الوطني في الفترة ما بين 01 أغسطس و30 يوليو 2020 في خلق 17640 فرصة عمل موزعة على اتحادياته كانت مساهمة اتحادية الخدمات 250 فرصة في وظائف دائمة.
- إضافة إلى تلك الإنجازات تقوم اتحادية الخدمات بأعمال اجتماعية هامة خدمة للشباب حاملي الشهادات وجمعيات الخريجين العاطلين وقد نظمت هذه الاتحادية في هذا الغرض صالون للتشغيل ثلاث مرات بهدف إتاحة فرص عمل لهؤلاء في الشركات الراغبة في تخصصاتهم وتطمح الاتحادية إلى المشاركة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.
- تعزيز التقدم الاجتماعي المستدام،
- المشاركة في تحسين مناخ الأعمال العام،
- تسهيل الوصول إلى المشاريع العامة: الأفضلية الوطنية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونقل المهارات، وما إلى ذلك.
- اتخاذ إجراءات دائمة بهدف ظهور مواطنة الشركة.
- تنظيم مناقشات حول الموضوعات الحالية التي تؤثر على القطاع.
- إجراء الدراسات وتحديد احتياجات ومشاكل القطاعات.

اتحاد المؤسسات المالية:

مساهمة فاعلة في ترقية أداء الاقتصاد الوطني والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين

إعداد/ أحمد ولد مولا ي امحمد

تأسس اتحاد المؤسسات المالية في العام 2007 بعد تفكك اتحاد البنوك والسياحة والخدمات (FBTS)، وهو منظمة لأرباب العمل تمثل النظام المالي الموريتاني بأكمله. وهي واحدة من اثني عشر اتحادا يتألف منها الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين UNPM. فهو يضم جميع الجهات الفاعلة في النظام المالي الوطني العام والخاص.

وعلى هذا النحو، فإنه يؤدي دورًا مهمًا للغاية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كفاعل في تمويل الاقتصاد والحماية من المخاطر.

ويعمل هذا الاتحاد، بحكم أهميته الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، بتعاون وثيق مع السلطات العمومية في إطار الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين (UNPM) لإنجاح تنفيذ سياسات التنمية التي تتطلب التعاون ودعم القطاع الخاص.

ويشمل الاتحاد جميع مكونات القطاع المالي الوطني المندمجة في إطار الجمعيات المهنية القطاعية، بالإضافة إلى الشركات المالية العامة، مثل الصندوق الوطني للتأمين الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والموريتانية للبريد.

وكان من الإجراءات الرئيسية، التي اتخذها الاتحاد على مدار العامين الماضيين، مشاركته الفعالة في الإجراءات التي تم وضعها بسرعة كبيرة من قبل السلطات العمومية، لضمان مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة جائحة كوفيد 19-. هذا التفاعل السريع من طرف السلطات جعل من الممكن التخفيف بشكل كبير من آثار هذه الأزمة على اقتصادنا الوطني الذي سجل، في عام 2020، معدل نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2%، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي كان ناقص 4.9% بالنسبة للاقتصاد الوطني، خلال الفترة نفسها.

وقد ساهم اتحاد المؤسسات المالية، بكافة فروعه وبفاعلية، في الجهود الوطنية للتعامل مع تداعيات هذه الأزمة على هذا النحو، وشارك جميع أعضائه بنشاط وفاعلية في جميع جهود التضامن التي تبذلها السلطات العمومية للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة من خلال مساهمة قوية للغاية في صندوق التضامن الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض.

وفي الوقت نفسه، أدى الاتحاد دورًا مهمًا في تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي كان انتخابه في يونيو 2019 لرئاسة الجمهورية أهم حدث على المستوى الوطني أيضًا، سواء بالنسبة للاتحاد أو بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة. وشرعت الحكومة، التي شكلها فخامته، عند توليه منصبه، في تنفيذ خطة تنموية اجتماعية واقتصادية هائلة أسفرت عن نتائج إيجابية للغاية على المستوى المعيشي للمواطنين.

وبالتزامن مع الخيارات الاستراتيجية للسلطات العمومية، تابع اتحاد المؤسسات المالية استراتيجيته للدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلاد بالتعاون مع جميع الشركاء الوطنيين والدوليين.

وفي هذا السياق، تم انتخاب مكتب جديد للاتحاد برئاسة السيد محمد بونا مختار، مدير عام بنك الأمانة، في المؤتمر الأخير، الذي عقد في مايو 2021 لمدة أربع سنوات، وبدأ نشاطه باستراتيجية طموحة وخطة تهدف إلى تطوير وتعزيز النظام المالي الوطني بكل تنوعه، حيث تضمنت هذه الخطة في أولوياتها الدعم الفعال لبرنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ

الغزواني.

وستكون الإجراءات والتوجهات الواردة في خطة العمل هذه بمثابة خارطة طريق لمدة الولاية الحالية. حيث يتدخل في تطبيق الأحكام النظامية للاتحاد وقرارات الجمعية العمومية ويشكل جزءًا من استمرار الإجراءات المتخذة بالفعل مع السلطات العمومية تحت رعاية الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

وتدمج هذه الخطة رؤية وأولويات واهتمامات جميع مكونات الاتحاد، الذي يشمل القطاع المالي الوطني بأكمله، منضوين في إطار الجمعيات المهنية القطاعية المتمثلة في: اتحاد البنوك، اتحاد شركات التأمين، اتحاد التمويلات الصغرى واتحاد مكاتب الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المؤسسات المالية العامة مثل الصندوق الوطني للتأمين الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تقوم بإجراء مشاورات دائمة ومستدامة مع الدولة، وجميع الهياكل والهيئات العامة التي لها علاقة بالقطاع المالي، وهي إحدى أولوياتها الرئيسية من أجل وضع سياسة لمراقبة وتطوير بيئة القطاع المالي العامة.

وفي هذا السياق، يتم إجراء التبادلات الدورية اللازمة حول القضايا الاقتصادية وتوجهات السياسة العامة التي لها تأثير على النظام المالي للحفاظ على الدور الأساسي للقطاع المالي كشريك أساسي في السياسات الاقتصادية القطاعية للدولة. كما سيتم اتباع نفس النهج في العلاقات مع شركاء الاتحاد على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن الواضح أن نجاح هذا المشروع يتطلب دعمًا كاملاً ومستدامًا من جميع الأعضاء بدعم فعال من السلطات المعنية والدعم الأساسي من اتحاد أرباب العمل الموريتانيين.

ووفق التعهدات فإن المكتب الحالي لن يدخر أي جهد لضمان تلبية هذا الهيكل لتوقعات أعضائه وتوقعات سلطاتنا حتى يكون لبلادنا نظام مالي وطني قوي ومهني يخدم تنمية المجتمع الوطني.

الفروع المختلفة لاتحادية المؤسسات المالية:

البنوك (APBM):

الجمعية المهنية للمصارف الموريتانية

(APBM) هي منظمة مهنية تضم جميع البنوك المرخصة في موريتانيا. اليوم، تتكون من تسعة عشر عضوا، هدفها هو الدفاع عن مصالح أعضائها.

وعلى هذا النحو، فهي تعمل بشكل أساسي في تعاون وثيق مع هيكلها الإشرافي، وتحديداً البنك المركزي الموريتاني، لتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني، وقد استطاعت حشد الكثير من الموارد المالية لعدة سنوات من أجل التنمية الاقتصادية بفضل تعزيز قدرات رأس المال البشري لأعضائها من خلال مركز التدريب المهني المصرفي واتفاقيات الشراكة المختلفة مع المدرسة العليا لبنك باريس. وقد كان التدريب المهني المؤدي إلى الحصول على دبلومات البنوك ناجحًا للغاية.

الرابطة المهنية لشركات التأمين ا لمو ر يتا نية :

التأمين APAM:

نجح قطاع التأمين، الذي يتكون الآن من 17 شركة، بما في ذلك شركة التأمين الصحي المتبادل، بفضل النشاط الديناميكي للرابطة المهنية لشركات التأمين الموريتانية (APAM)، في فرض تنظيم أفضل للقطاع بالإضافة إلى إنشاء والحفاظ على مناخ من الثقة والتضامن بين جميع الشركات من خلال تشجيع المنافسة الصحية والعادلة بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بها.

وقدمت الرابطة مساهمة مقدرة للغاية في صياغة التقرير العام حول تقييم المخاطر (ENR) بشأن غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب.

مؤسسات التمويل الصغرى APROMI:

اجتمعت مؤسسات التمويل الصغرى في موريتانيا، بموجب الأمر رقم 2007/005 المؤرخ 12 يناير 2007 الذي ينظم مؤسسات التمويل الصغرى في موريتانيا، في جمعية مهنية تسمى «APROMI» من ناحية، لتوطيد علاقاتها وتقوية أواصر التعاون بينهما ومن ناحية أخرى، لتحقيق المصالح المشتركة للمهنة في إطار الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها.

ووفقًا لنظامها الأساسي، تركز APROMI على العناصر التالية:

- المساهمة في الظهور التدريجي لاستراتيجيات مشتركة لنشر واستدامة التمويلات الصغرى في موريتانيا،
- تمثيل أعضائها كمحور جماعي موثوق به مع الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المصرفية والمالية والجهات المانحة وشركاء التنمية، وما إلى ذلك،
- بمثابة إطار عمل للدراسات والتحليل والتفكير والبحوث المتعلقة بالتمويلات الصغرى،
- العمل كإطار لتحديد وتعبئة الموارد المالية والتدريب لصالح مؤسسات التمويل الصغرى وموظفيها وجميع الجهات الفاعلة التي تتدخل أو تدعم القطاع
- ضمان امتثال مؤسسات التمويل الصغرى للأنظمة المعمول بها وقواعد أخلاقيات التمويل الصغرى،
- إنشاء علاقات وثيقة دائمة ومفيدة وتوطيدها، مع ضمان التكامل بين الأعضاء وتحسين مصداقية مؤسسات التمويل الصغرى.
- إدارة قاعدة بيانات للمهارات الداخلية في مؤسسات التمويل الصغرى الأعضاء لتقديم خدمات حسب الطلب

اتحادية السياحة..

الروافد الاقتصادية والرهانات الاجتماعية

إعداد: السالكه حمد

عندما امتزج المحيط الأطلسي بالصحراء الكبرى وتداخلت سلاسل الجبال والوديان، لينسجوا لوحة فنية بديعة تنطق بجمال الطبيعة الخلاب، وسحر الجغرافيا الأخاذ، كانت موريتانيا بإطلالتها الجميلة، ومعالمها السياحية الفذة، وجذورها التاريخية الراسخة، وجسورها الثقافية الممتدة، مُشكلة واحدة من أجمل الوجهات السياحية في المنطقة الإفريقية والعربية.

ويعتبر قطاع السياحة واحدا من أهم مصادر تنويع الاقتصاد الوطني للجمهورية الإسلامية الموريتانية لما يمتلك من مؤهلات هائلة توفر العديد من فرص الاستثمار الواعدة مثل: المدن الأثرية المصنفة من طرف منظمة اليونسكو ضمن التراث الإنساني (شنقيط، وادان، تشيت، ولاتة)، وواحات النخيل في ولايات «آدرار» و«تكانت» و«لعصابة»، علاوة على إطلالتها البحرية الجميلة على المحيط الأطلسي، وصحاريها الشاسعة، ووديانها المتناثرة، ومحمياتها الطبيعية الفريدة (الرأس الأبيض، حوض آركين، جاولينغ) وكنوزها الثقافية النادرة.

ومن أجل الاستفادة القصوى من مقدراتها السياحية الهائلة، شاركت موريتانيا منذ إنشاء قطاع السياحة عام 1995م، في العديد من الملتقيات الإقليمية والدولية لتسويق مقدراتها السياحية.

كما تم إنشاء اتحادية السياحة عام 2006 من أجل المساهمة في تنظيم القطاع وخدمة المستثمرين فيه، وهي واحدة من 11 اتحادية مكونة للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين.

وفي حديث لمجلة الشعب قدر الأمين العام لاتحادية السياحة السيد مرحب اخنافر الاستثمار في القطاع بحوالي 48 مليار أوقية، إضافة إلى مشاركته الكبيرة في تحسين البنى التحتية للبلد كتشييد الفنادق والمطاعم ووكالات السفر.

وأكد ولد اخنافر أن قطاع السياحة يوفر ما يناهز 10343 فرصة عمل دائمة، و 6000 فرصة عمل في المواسم السياحية التي تبدأ من فاتح أكتوبر حتى نهاية شهر أبريل، مضيفا أن القطاع يوظف ما يزيد على 3 آلاف عامل في مواسم الحج والعمرة، لأنه ينظم 10 آلاف معتمر سنويا، وما يزيد على ألف من الحجاج الرسميين، كما توظف البنية التحتية الفندقية ما يزيد على 6 آلاف عامل، الأمر الذي ينبئ بآمال واعدة للتشغيل في القطاع.

وبين السيد ولد اخنافر أن الاتحادية تتكون من 600 مؤسسة سياحية على عموم التراب الوطني وتمتلك عدة أقسام تواكب الدولة في رؤيتها الاستراتيجية في مجال دراسة وتنظيم وتأطير القطاع، كما تشارك في جميع المجالات التي تشتركها مع القطاع العمومي، مضيفا أن الاتحادية اعتمدت مواسم سياحية للبلد تستقبل فيها السياح بفضل التسيير المحكم، والجهود المبذولة من طرف السلطات المختصة.

وأشار إلى أن القطاع السياحي كان من أكثر القطاعات تضررا من جائحة كورونا على مستوى العالم، وهو ما انعكس سلبا على القطاع وطنيا وأعطى نتائج سلبية

انعكست بشكل كبير على أدائه كالإغلاق العام الذي عرفته البلاد، منبها إلى أن الموسم السياحي الحالي بأطار لديه إكراهات كبيرة منها تأثير الجائحة التي أثرت على كل مجريات الحياة وإغلاق الحدود مع دول الجوار وما سببه ذلك من تأثير مباشر على الحركة السياحية للبلد.

وذكر الأمين العام لاتحادية السياحة أن أول رحلة من هذا الموسم السياحي تزامنت مع ظهور متحور أوميكرون في البلد، وكان على متنها 143 سائحا متوجها إلى أطار، مشيرا إلى أن هذا التناقص ناتج عن تأثيرات الجائحة وغلق المجال الجوي بين مختلف الدول، كما أن أغلبية السياح فرنسيين ولديهم إجراءات احترازية مشددة.

وأضاف الأمين العام للاتحادية أن عدد السياح الوافدين خلال الموسم السياحي الجاري بمدينة أطار بلغ حتى إجراء هذه المقابلة خمس رحلات بمعدل 350 سائحا، وهي نسبة متدنية مقارنة بالسنوات الماضية التي يتراوح فيها عدد السياح ما بين 4000 و 6000 سائح خلال الموسم، مشيرا إلى أن هناك حوالي 18 ألف سائح كانت تدخل البلاد عن طريق البر وهو ما لم يتسن لها الآن بسبب الإغلاق الذي سببه فيروس كورونا.

ونبه إلى أن السباقات الرياضية وحدها – التي تمر بالبلد – كان يصل عدد المشاركين فيها حدود 600 متسابق.

وأوضح مرحب ولد اخنافر أن القطاع كان يضخ ما يقارب 1.5 مليار أوقية بولاية آدرار في المواسم الاعتيادية من شهر أكتوبر حتى أبريل، مما ينعكس بشكل واضح على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، معربا عن أمله في أن يتم تسهيل ولوج السياح إلى البلد من خلال تبسيط الوجهات السياحية للزوار وتسهيل إجراءات الحصول على التذكرة الموريتانية لتنافس نظيراتها في دول الجوار.

وذكّر أن الاتحادية قامت بإعداد دراسة متكاملة، شخصت فيها كل النواقص التي تعاني منها المؤسسات وقدمتها للجهات المعنية، مضيفا أن لديهم طلبات لمساعدة القطاع عن طريق قروض بنكية أو مساعدات مالية تساعد القطاع على اجتياز المرحلة الراهنة، مضيفا أنه من الطبيعي أن يأتي الموسم السياحي دون التوقعات مع احتمال توقفه بشكل نهائي في حال عدم فتح الحدود قبل نهاية الشهر الأول من السنة الجارية إضافة إلى التناقص في أعداد السواح.

وتمنى ولد اخنافر أن تتراجع الجائحة وأن تساهم التدابير الاحترازية في البلد وباقي البلدان الشريكة في تناقص أعداد الإصابات، مبرزا أن تحسن الموسم السياحي مرهون بظروف الجائحة.

وأضاف أن جميع المؤسسات الخدمية في المجال السياحي معطلة، وأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة كوفيد-19 حدت من نشاط تلك المؤسسات.

وبين هذا وذاك تسعى اتحادية السياحة إلى إبراز أهمية النشاط السياحي، كواحد من أهم الروافد الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في زيادة دخل الفرد والناتج المحلي، وجلب العملات الصعبة، وتحريك عجلة الاقتصاد، وخلق فرص العمل، وامتصاص البطالة.

اتحاد المنمين الموريتانيين:

رؤيـة جديـدة للنهـوض بالقطـاع

منذ أن رأت النور قبل حوالي قرنين من الزمن، عُرفت موريتانيا، البلد الصحراوي، بارتباطها بالثروة الحيوانية، لا سيما الإبل والأبقار والأغنام والماعز وحتى الخيول والحمير. وقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن بلدنا هو بامتياز بلد ثروة حيوانية. ونظرًا لأهمية هذه الثروة، فقد صوتت الجمعية العامة لاتحاد الزراعة والثروة الحيوانية خلال مؤتمرها (في دورته العادية التاسعة) المنعقدة في 11 مايو 2011، على قرار يوصي بإنشاء اتحاد للمنمين الموريتانيين.

وفي هذا التسلسل المنطقي، وخلال مؤتمره الذي عقد في نفس العام، صادق الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين على هذه التوصية، مما أدى إلى إنشاء اتحاد المنمين الموريتانيين. ولتجسيد هذا القرار على أرض الواقع، عقد مؤتمر في 15 يوليو 2015 ترتب عليه إنشاء اتحاد المنمين الموريتانيين. وقد تجاوب المنمون من جميع ولايات ومقاطعات الوطن بشكل إيجابي مع هذه البادرة بحماس منقطع النظير، لأن هذا القطاع الحيوي بالنسبة لهم عانى طويلاً من التهميش.

وتمتلك موريتانيا، وفقًا لمعطيات اتحاد المنمين الموريتانيين، ثروة حيوانية معتبرة تتكون من 1.773.000 رأس من الأبقار، و1.389.000 من الإبل، و 10.073.000 رأس من الأغنام، و 6.714.000 من الماعز. وتتوزع هذه الثروة على ثلاث مناطق وهي:

- الأولى والأهم في الجنوب الشرقي (الحوضين ولعصابة) بنسبة 64% من الأبقار و 49% من أغنام وماعز و 40% من الإبل.
- المنطقة الثانية في الجنوب الغربي (كيديماغا، كوركول، لبراكنة، ترارزة) بنسبة 37% أبقار، 44% أغنام وماعز و22% إبل.
- المنطقة الثالثة في الشمال (تكانت، آدرار، إنشيري وتريس زمور) بنسبة 3% أبقار و 7% أغنام وماعز و 38% إبل.

وفيما يتعلق بتطوير إنتاجنا الحيواني، فقد أعطى رئيس الجمهورية، فخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في 31 مارس 2021، تعليماته من مدينة تمبدغه (الحوض الشرقي)، بوضع آليات فعالة لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الثروة. كما تم مؤخرا إنشاء هياكل لترقية منتجات ومشتقات هذه الثروة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بإنشاء مؤسسة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تسمى الموريتانية للمنتجات الحيوانية، والمكتب الوطني للبحوث وتنمية الثروة الحيوانية والنظام الرعوي وكذا وضع خطة تنموية تغطي الفترة 2021-2023 لإطلاق وتنفيذ مشاريع هيكلية لتثمين جميع المنتجات الحيوانية وخلق قيمة مضافة عالية.

وتهدف هذه الابتكارات إلى تثمين إنتاجنا الحيواني وترقية سلاسل القيمة، وخلق قيمة مضافة عالية لمختلف الشعب الحيوانية، وتحسين إنتاجية وتنافسية المنتجات والمشتقات الحيوانية من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية، ولكن أيضًا لتصديرها إلى الأسواق الخارجية.

وبالمثل، فإن هناك آفاقا واعدة لدمج القطاع في الاقتصاد الوطني وخلق نمو اقتصادي معتبر مع فرص عمل هائلة.

غير أن مواجهة التحديات القائمة تتطلب تطوير الموارد البشرية والتأطير للحصول على الخبرة المطلوبة. كما انه من الضروري تعبئة وسائل مادية ولوجستية وتقنية فعالة تهدف إلى تحويل منتجات ذات جودة قابلة للتصدير وقادرة على المنافسة. ولا يمكن في هذا المضمار تجاهل هيكل أساسي وضروري كاتحاد المنمين الموريتانيين.

اتحاد المنمين.. سياق مبتكر

وإدراكا منها للاهتمام المتزايد بهذه الثروة الحيوانية، أبدت الدولة رغبتها الحقيقية في تنظيم القطاع، وكان من بين ركائز استراتيجية تطوير هذا المورد اتحاد المنمين الموريتانيين، الذي تم إنشاؤه خلال اجتماعات جمعيته العامة العادية. ويتوخى من وراء إنشاء هذا الهيكل الاستجابة من ناحية للآمال المتزايدة والملحة التي يعلق عليها أعضائه ولتصبح رافعة أساسية لتنمية اقتصادنا الوطني.

واتحاد المنمين الموريتانيين هو نتاج للرغبة الحقيقية للفاعلين الخصوصيين في القطاع الفرعي للثروة الحيوانية للالتقاء في جمعيات قائمة على مبادئ مهنية بحتة. ويمتد نطاقه ليشمل جميع مكونات قطاع الثروة الحيوانية المنتظمة داخله في شكل أقسام أو شعب.

أهداف مُصاغة بعناية

يسعى اتحاد المنمين الموريتانيين إلى تعزيز التمثيل والقدرة على مشاركة أعضائه في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. كما يسعى جاهدا للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لمنتسبيه. وللقيام بذلك، فقد حدد لنفسه العديد من الأهداف تشمل، من بين

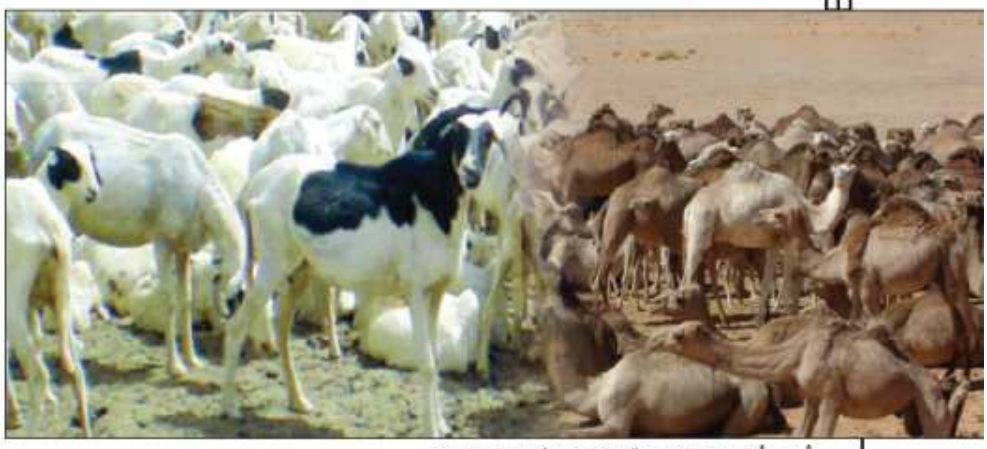

أمور أخرى: تعزيز قدرات التمثيل والتنسيق والدفاع عن مصالح أعضائه؛ تعزيز قدرات المناصرة وحشد التأييد والمقترحات بشأن الموضوعات التي تهمهم؛ وتعبئة الموارد البشرية والمالية للتنمية الحيوانية.

كما أنه يسعى لتعبئة أعضائه حول أنشطة الإعلام والتهذيب والتعميم والتنمية مع جميع المؤسسات والمنظمات التي تشاركه اهتماماته، وبناء شبكة قوية ومتنوعة من الشراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن تفسير الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الحيوانية في موريتانيا من خلال حقيقة أنها تمثل ما يقرب من 30 % من الناتج الداخلي الخام وما يقرب من 80 % من الناتج الداخلي الخام للقطاع الزراعي ككل. وتتوفر بلادنا على ثروة حيوانية لا تقدر بثمن تغطي جميع ولايات الوطن.

الثروة الحيوانية: قطاع يجب أخذه في الحسبان

تظهر قراءة تطور الاستثمارات العمومية التي تمت منذ الاستقلال عدم الاتساق من حيث الاختيار الاستراتيجي الذي يثبت بوضوح أن الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع الثروة الحيوانية لم يؤخذ في الاعتبار بشكل كاف.

ويكفي أن نلاحظ أن القطاع الزراعي (وفي مقدمته الزراعة المروية) يستوعب في المتوسط أكثر من 50% من الاستثمارات العمومية، في حين أنه يمثل ما يقرب من 5% فقط من الناتج الداخلي الخام. ومن جانبه، يستوعب قطاع الثروة الحيوانية 9% فقط في المتوسط من الاستثمار العمومي بينما يساهم بحوالي 30% في تكوين الناتج الداخلي الخام.

ويلعب القطاع الفرعي للثروة الحيوانية دورًا رئيسيًا في توليد الدخل لحوالي 40 إلى 60 % من سكان البلاد ويضمن الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد من اللحوم الحمراء، ويوفر بشكل متزايد حصة كبيرة من الاحتياجات الوطنية من اللحوم البيضاء والحليب. كما يساهم بشكل معتبر في الحد من البطالة ومكافحة الفقر. وهكذا وبفضل الجهود المستمرة للاستثمار والتنظيم والتأطير والإرشاد يمكن أن تصبح التربية الحيوانية رافعة حقيقية لنمو الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع شعبة الدواجن بإمكانات نمو كبيرة لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ، حيث تعاني من عدم تنظيم دوائر التموين بالمدخلات، وضعف نظام التغطية الصحية، والمنافسة غير المشروعة، والاستيراد الهائل للدجاج المجمد، وغياب سلاسل التبريد المناسبة للحفظ والتوزيع.

تقوية العمود الفقري لاتحاد المنمين الموريتانيين

دمج التربية الحيوانية في الاقتصاد الوطني، سيعمل اتحاد المنمين الموريتانيين، بالإضافة إلى أهدافه العامة المحددة في نظامه الأساسي، على مواكبة السلطات العمومية والتعاون مع الشركاء في التنمية. وفي هذا الإطار المحدد، فإنه يسعى لتنظيم الإطار المؤسسي والقانوني للقطاع؛ تثمين مقدرات التنمية الحيوانية؛ إيجاد أفضل الوسائل والإمكانيات لنفاذ المنمين إلى التمويلات؛ وزيادة إنتاجية شعبها وترقية تصدير مشتقاتها. وفي نفس السياق، فإنه يعتزم تنظيم معارض ومنتديات وفعاليات لتشجيع التربية الحيوانية؛ وتحسين وتنقيح المعطيات الإحصائية؛ وضمان الإدارة الرشيدة للموارد الرعوية والمياه وتعبئة الموارد البشرية والمالية..

عوائق يجب تجاوزها

رغم أهميته في تنمية اقتصاد البلاد، لا يزال القطاع الفرعي للثروة الحيوانية يواجه العديد من العوائق، منها على وجه الخصوص هيمنة نظام الثروة الحيوانية التقليدي ضعيف الإنتاجية والتنافسية؛ ضعف مستوى التمويل العمومي والخاص للقطاع الفرعي؛ الهشاشة الكبيرة في وجه الأخطار المناخية والتدهور التدريجي للبيئة المادية.

ينضاف إلى ذلك وجود بيئات معادية في بعض الأحيان حيث يكون عدم كفاية البنى التحتية المائية الرعوية وعدم اتساق توزيعها الجغرافي فيما يتعلق بالمناطق الرعوية أمرًا ملحوظًا وحيث يكون تكامل الزراعة وتربية المواشي غير كافٍ إن لم يكن معدوما. كما ترتبط طبيعة هذه العوائق بغياب إنتاج الأعلاف في الزراعة المروية؛ وضعف التصنيع على الرغم من وجود عدد قليل من وحدات معالجة الألبان والأعلاف الحيوانية المركزة؛ وعزلة مناطق الإنتاج وكذا الضعف التشغيلي لمصالح البحث والتكوين والإرشاد. كما تتعلق هذه المشكلات بنقص مصادر التمويل للأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية (نقص القروض الموجهة للثروة الحيوانية)؛ وضعف الإطار المؤسسي والقانوني، وضعف القدرة التنظيمية للفاعلين في القطاع، وضعف التغطية الصحية، وغياب بيانات إحصائية موثوقة، وسرقة المواشي.

إدخال تقنيات جديدة للتربية الحيوانية

في جميع دول العالم، تبقى للمدن الكبرى متطلباتها، حيث يتزايد الطلب على المنتجات الغذائية المختلفة، وخاصة الحليب واللحوم. وهكذا بدأت موريتانيا في استخدام التكنولوجيا الحيوية الحيوانية وتقنيات التربية الحديثة (التهجين، الانتقاء، التلقيح الاصطناعي، النظام الغذائي المتوازن، إلخ).

وقد مكنت هذه التقنيات المختلفة من زيادة إنتاج الحليب واللحوم على المستوى الوطني بشكل كبير. وبالتالي، فإن هذا النهج الجديد سيقلل من القيود المفروضة على احتياطيات النقد الأجنبي المستخدمة غالبًا لاستيراد المنتجات من أصل حيواني (الحليب والزبدة واللحوم والجبن، إلخ). وتركز هذه الرؤية على التربية الحيوانية المكثفة التي تهدف إلى زيادة دخل المنمين بشكل كبير. ووفقًا للخبراء، فإن التلقيح الاصطناعي عبارة عن تقنية توفر أداءً جيدًا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنتج بقرة هجينة ما يصل إلى 20 لترًا من الحليب يوميًا.

اتحاد أرباب العمل الموريتانيين:

استراتيجيات فعالة وجهود مثمرة في التشغيل

إعداد: محمد ولد سيدنا عمر

يساهم اتحاد أرباب العمل الموريتانيين بصورة ملحوظة في تنفيذ برنامج «تعهداتي» لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وقد اعتمد الاتحاد استراتيجية متعددة المحاور لبلوغ أهدافه الطموحة في محاربة البطالة وتشغيل وتكوين الشباب.

والاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين هو شريك أساسي هام في مختلف سياسات الدولة والقطاع الخاص الهادفة إلى التكوين وامتصاص البطالة.

في التقرير التالي نعرض استراتيجية الاتحاد العام لأرباب العمل الموريتانيين في مجالات التشغيل.

صورة جماعية أرشيفية لأعضاء مكتب اتحاد أرباب العمل الموريتانيين

استراتيجية ناجعة

يعتبر اتحاد أرباب العمل الموريتانيين فاعلا أساسيا في مجال التكوين ومكافحة البطالة طبقا لبرنامج تعهداتي في مجال التشغيل لرئيس الجمهورية.

وقد وضع الاتحاد استراتيجية واضحة المعالم للتكوين والتشغيل، وساهم لحد الآن في تشغيل أكثر من 17000 شخص من بينهم 6000 في وظائف دائمة.

ونظرا لفعالية الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد في التكوين فقد ساهم في توفير كفاءات وأصحاب مهارات يغذون السوق الوطنية في مختلف المجالات والخدمات.

وسعيا لتوضيح هذه الاستراتيجية تحدثنا مع السيد: محمد الأمين ولد محمد محفوظ مسؤول خلية التكوين المهني في الاتحاد.

اهتمام كبير.. وجهود مثمرة

قال رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين، السيد محمد زين العابدين ولد الشيخ أحمد خلال إشراف فخامة رئيس الجمهورية على إطلاق برنامج خاص لدعم التشغيل والتكوين والدمج المهني (دجمبر الماضي) إن هذا البرنامج يعكس اهتمام فخامته بالشباب تكوينا وتشغيلا، وتحرير الطاقات الخلاقة بمجتمعنا وتأمين مساهمتها الفاعلة في بناء المجتمع والتعويل على العنصر البشري كرافعة فعلية لتحقيق الرفاه.

وأضاف في خطاب خلال حفل إطلاق هذا البرنامج أن فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، أولى مكانة محورية للشباب في برنامج «تعهداتي» مشيرا إلى أن هذه المكانة تجسدت عمليا في آلاف الاكتتابات لصالح هذه الفئة التي تعتبر قلب الأمة النابض وعماد حاضرها وعدة مستقبلها.

وأشار إلى أن النهوض ببلادنا يتوقف على نجاحنا في أن نوفر لشبابنا تعليما ذا جودة عالية وتكوينا مهنيا ناجعا وأن نمكنهم من ولوج سوق العمل والمشاركة في صنع القرار.

وقال إن الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين شريك أصيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد بفضل الأهمية الكبيرة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية للقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين يولي اهتماما خاصا للتكوين المهني لنتائجه الاجتماعية ولأدواره الرائدة في نجاعة عمل المؤسسات بتوفير اليد العاملة المؤهلة.

وأشار إلى أن الاتحاد عمل على مواكبة الجهود الحكومية الخاصة بالتشغيل والتكوين تصورا وتنفيذا بدءا بالمساهمة في خلق الأطر المؤسسية وتوقيع الشراكات والاتفاقات التي تؤمن المشاركة الفاعلة في جهود السلطات العمومية حيث تم في هذا الصدد توقيع شراكة مع القطاع العمومي والخاص في مجال التكوين الفني والمهني..

تكوين وتشغيل

أكد مسؤول خلية التكوين المهني في الاتحاد السيد محمد الأمين ولد محمد محفوظ، أن الاتحاد يدرك بداية الارتباط العضوي بين التشغيل والتكوين، ولذلك سعى منذ البداية إلى وضع استراتيجية فعالة للتكوين تعتمد على الربط بين العنصرين بشكل ملموس حيث تعبر المؤسسة عن حاجتها مسبقا ليتم التكوين بحسب العدد والاختصاصات المطلوبة.

وأضاف أن اتحاد أرباب العمل لديه تواصل مع مختلف مؤسسات التكوين المهني، وهو ممثل في مختلف مجالس الإدارة لتلك المؤسسات، ومنذ إعادة انتخاب المكتب التنفيذي الجديد نهاية (دجمبر 2018) سعى الاتحاد لإعادة تنشيط روابط التواصل مع مؤسسات التكوين المهني بصورة مكثفة.

وقد تم تكوين خلية تمثل جسرا للتواصل بين الاتحاد ومؤسسات التكوين المهني، وتقوم هذه الخلية بدور المتابعة والتواصل مع مختلف مؤسسات التكوين المهني.

وتابع قائلا قبل توقيع الاتفاقية الجديدة كنا قد وقعنا اتفاقية في العام (2018) تتعلق بالتكوين المهني حيث تنص على تحديد حاجة المؤسسات من داخلها من أجل ضمان توفير التكوين المناسب.

وحول أبرز محاور سياسة التشغيل لدى الاتحاد قال ولد محمد محفوظ إن يتم

من خلال عدة مراحل:

- تحديد حاجة المؤسسة من اليد العاملة ليتم تكوينها في المعهد العالي المهني، مع الإشارة إلى أننا نعكف مع هذا المعهد على وضع خطة من أجل أن تقوم تلك المؤسسات بتكوين الشباب مما يسمح لهم بالحصول على فرص عمل.
- المساهمة في تأهيل الباحثين عن العمل بتوفير التربصات داخل مؤسسات التكوين وهذين المحورين سيساعدان على تحقيق أهدافنا، وحول ماجد في محاور سياسة التشغيل لدى الاتحاد أكد انه يتعلق بزيادة العدد بخلق 10آلاف فرصة عمل وأن العمل على بدء إجراءات تكوينها ودمجها قيد التنفيذ.

وأضاف أنهم تفاجؤوا بنتائج الدراسة التي أجرتها وزارة التشغيل والتكوين في الفترة ما بين 01 أغشت 2020- 30 يوليو 2021 والتي توصلت إلى أن الاتحاد شغل 17000 شخص باحتساب بعض الوظائف غير الدائمة في مجالات الزراعة والصيد...

وقد أثبتت الأيام أن هذه التجربة كانت مثمرة لأنها تنطلق من دراسات تلامس الواقع.

ونوه مسؤول خلية التكوين بأن الاتحاد قد التزم بتوفير 10 آلاف فرصة لعام 2022 مساهمة منه في تنفيذ برنامج تعهدات فخامة رئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى توفير تربصات داخل المؤسسات؛ حيث تقوم بها وزارة التشغيل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين سيعملان على توفير 2000 تربص بمعدل ألف (1000) لكل سنة.

وبخصوص أنواع التكوين قال إنه ينقسم إلى قسمين:

- تكوين مستمر لمدة طويلة وبعده يتم التوظيف في المؤسسة التي تم التربص فيها.
- تكوين لمدة 6 أشهر ويوظف صاحبه بشرط الحصول على كفاءة، التكوين الإجباري قبل التخرج.

وأردف؛ لقد وقعنا اتفاقية مع وزارة التشغيل والتكوين المهني تقضي بإجبارية التربص قبل نهاية التكوين، وبدورنا تعهدنا في ذلك الاتفاق بأن توفر المؤسسات التربص حسب التخصص.

وأشار إلى أن هناك صندوقا خاصا لدعم التكوين، يقوم بالدعم في مختلف المجالات وهو تابع للاتحاد ويمول من رسوم التكوين التي تدفعها المؤسسات.

وأوضح أن هنالك إحصائيات قيم بها حول التكوينات (تكوين مستمر وتكوين مؤقت) حول عدد من المؤهلات التي تم الحصول عليها فمثلا من بين 6 آلاف التي تم تشغيلها سابقا في مجال تخصص المطاعم لوحظ أن الكثير من المتقدمين لا توجد لديهم مؤهلات وتحت إلحاح الضرورة تم تمويل تكوين 260 في تخصص المطاعم (مازال التكوين جاريا).

وختم بالقول وضعنا استراتيجية صارمة في ظل وباء كوفيد-19 وقدمناها للحكومة؛ تحدد هذه الدراسة المشاكل والحلول المقترحة ومن بين التوصيات التمسك بالشغيلة وتفادي البطالة المقنعة.

القطاع الخاص الوطني..

تـــاريخ حافـــل وواقـــع مشجـــع

لـم يكـن طريـق القطـاع الخـاص الوطنـي مفروشـا بالـورود، فقـد شـهد بدايـة متعثـرة فـي السـنوات الأولـى مـن عمـر الدولـة الوطنيـة، وكانـت بدايتـه الفعليـة مـع الجيـل الأول من التجـار الوطنييـن وبدعـم مباشـر ومسـتنير مـن الرئيـس السـابق المرحـوم المختـار ولـد داداه، وقـد بـدأ التجـار أول مـا بدأوا خطـوات التنظيـم فـي إطـار جديـد غيـر الـذي درج عليـه سـلفهم مـن التجـار فـي هـذا الحيـز، بتوجيـه أنفسـهم نحـو مجـالات النشـاط الاقتصـادي الحديـث، وسـدّ الفـراغ الـذي خلفتـه مغـادرة الشـركات الفرنسـية التـي كانـت تسـيطر علـى مختلـف مفاصـل الاقتصـاد الوطنـي، وإن كان ذلـك بشـكل تدريجـي، وهكـذا تمكّـن القطـاع الخـاص بدعـم الدولـة القـوي مـن التعويـض عـن رحيـل شـركات فرنسـية جـاءت مـع المسـتعمر وظلـت قائمـة إلـى مـا بعـد ميـلاد الدولـة الوطنيـة المسـتقلة مثـل:

سـوفرا تـي بـي (Sofra-TP)، و اسـبي باتنيـول (Spie Batignolles)، و ابيـر سـاك (Peyrissac)، وبيهـان تيسـير (Buhan et Teysir)، ولا كومـب (La Combe)، وقـد كان الموريتانيـون يسـمونها «لَكَـمْ» وخلدوهـا شـعرا.

النبهاني ولد أمغر

تاريخ حافل

كان الجيـل الأول مـن رجـال الأعمـال يتألـف مـن بعـض التجـار المميزيـن والناجحيـن الذيـن اسـتثمروا بشـكل أساسـي فـي الاسـتيراد والتصديـر والنقـل والبنـاء.

ومـن بيـن الأسـماء البـارزة لهـذا الجيـل السـادة عبـد اللّه ولـد انويكظ و اشـريف ولـد عبـد اللّه و محمـد ولـد خالـد، و بمبـه ولـد سـيدي بـادي و مولاي أحمـد ولـد الغرابـي، وحابـه ولـد محمـد فـال، وغيرهـم..

ومـع إنشـاء العملـة الوطنيـة وتأميـم شـركة ميفرمـا (Miferma) وجـد رأس المـال الأجنبـي الخـاص نفسـه فـي حالـة مـن عـدم الرضـى عمـا يجـري والخـوف مـن المسـتقبل وعـدم الاطمئنـان الناجـم عـن الزخـم السـيادي الجديـد المتنامـي للبلـد، وكان مـن نتائـج ذلـك كلـه بيـع العديـد مـن المُشـغلين الاقتصادييـن الأجانـب أسـهمهم لرجـال أعمـال وطنييـن ممـا أدى إلـى تضخيـم نشـاط القطـاع الخـاص المحلـي وجعلـه يـرث تركـة مـن الممارسـات الاقتصاديـة الحديثـة التـي أرسـى دعائمهـا أجانـب.

وهكـذا امتـدت أنشـطة القطـاع الخـاص الموريتانـي إلـى قطاعـات الخدمـات، ومـع بدايـة السـبعينيات واصلـت تمددهـا إلـى الصناعـات الصغيـرة والمتوسـطة.

لقـد أثبـت الجيـل الأول مـن رجـال الأعمـال الوطنييـن، علـى الرغـم مـن محدوديـة معرفتهـم بالتقاليـد الناظمـة لإدارة المؤسسـات التجاريـة الحديثـة، أنهـم رواد أعمـال شـجعان ونخبـة اقتصاديـة موهوبـة، حتـى ولـو كان نظـام الإدارة التقليـدي الموروث مـن عهـد القوافـل مـا يـزال موجـودًا فـي نهجهـم وسـلوكهم.

إلـى جانـب هـذا الجيـل الأول الـذي يمكـن وصفـه بـدون تـردد بجيـل الـرواد الاقتصادييـن المَهَـرَة، ظهـرت طبقـة مـن رجـال الأعمـال الجـدد؛ جيـل مـن المُشـغلين التكنوقـراط، و أبـرز مـن يمثـل هـذا الجيـل رجـل الأعمـال سـيدي محمـد ولـد عبـاس، لمـا حظـي بـه مـن رمزيـة وتصـدر فـي هـذا الحقـل.

وفي عهد هذا الجيل وبحضور للجيل الذي سبقه، توسع نشاط القطاع الخاص الوطني ليشمل القطاعات الخدمية مثل البنوك والتأمين والفنادق، بالإضافة إلى التصنيع و الأشغال العامة الرئيسية وما إلى ذلك.

وتميزت الفترات اللاحقة من هذه المرحلة بدور متزايد للنساء اللواتي اندمجن في النشاط الاقتصادي المنظم بفضل الرائدات اللائي أنشأن حركة اقتصادية تجارية مشهودة، ومن رموز هذه الحركة السيدة لمات بنت مكيه، مؤسِّسة سوق النساء في نواكشوط.

لقد أدى التشابك بين مختلف العوامل والديناميكيات الخاصة في بداية مسار القطاع الخاص إلى تكثيف وتقوية الهياكل الاقتصادية وتقديم عرض يحاول باستمرار وبشكل متزايد تلبية الطلب العام، لكن عوامل ثلاثة أثرت على تطوير القطاع في مرحلته الأولى والمتوسطة، وحدَّت من قدرته على الارتقاء.

العامل الأول ذو طابع بنيوي وهو ضعف الموارد البشرية الناتج عن التأخير في التخطيط للتدريب الفني والمهني ونقص المعرفة والتقانة في القطاعات التي تتطلب ذلك.

أما العامل الثاني فتمثل في تحرير الاقتصاد الوطني استجابة لبرامج التكيف الهيكلي التي قوضت الزخم القوي للانتعاش الاقتصادي والتحديث، الذي تم الاضطلاع به في أواخر الستينيات؛ هذا التحرير ناتج بشكل أساسي عن انهيار حماية المنتج الوطني ضد الشركات الأجنبية والسباق نحو الاندماج في القطاع الوطني الخاص في وقت لم يطور بعد من إمكاناته التنافسية وقدرته الاستيعابية للمشاريع والبرامج والخطط.

وثالث العوامل كان الافتقار إلى الرؤية الثاقبة الشاملة في المجال، وغياب الثقافة الاقتصادية المتجذرة بقوة، لدى النخب الاقتصادية التي كانت حديثة عهد بالبداوة وما فيها من تخطيط وتصور محدودين بالزمان والمكان، وكذلك ضعف التجربة والخطأ في الخيارات الاقتصادية و التقليد الأعمى لكل مستثمر ينجح في ميدان أو حقل ما، لقد أدى كل

صورة تدشين توسعة مقر الاتحاد (من الأرشيف)

ذلك مجتمعا إلى تراجع الآمال المعلقة على القطاع و الحدّ من توسع الآفاق الاقتصادية الخاصة.

واقع مشجع

إذا كان القطاع الخاص ظل مغيبا أو غائبا عن بعض الميادين والحقول، مما أثر سلبا على نموه المتوازن مع نمو الاقتصاد الوطني، وأعاق حضوره ودوره الذي لا يمكن لغيره مهما كان أن يقوم به، فإنه اليوم يجد ذاته ويطمئن على مستقبله، في إطار برنامج رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي حفّز التوافق على أساس الالتزام الوطني الذي يعطي الأولوية في سبيل النهوض بالقطاع الخاص، ويبين هذا البرنامج المبادئ التوجيهية والبرامج العلمية والعملية، ويحدد بوضوح طرق تحسين التشاور وإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويشير إلى أدوات تحسين وصول القطاع الخاص إلى مصادر التمويل، والتشجيع على ظهور نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاد ذو توجه ليبرالي قوي، وفي نفس الوقت يعيد تركيز الدولة على اطلاعها بمهامها المتعلقة بالتنظيم والرقابة وخلق المناخات المواتية وتطوير البنى التحتية الداعمة وتعبئة الدعم والتمويل والإشراف على القطاع الخاص، و وضع السياسات المناسبة، ولعب الأدوار الأساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، على أن يناط الابتكار بالقطاع الخاص.

لا يخفى ما تسعى له السياسات الحالية المطبقة من أهداف سامية تتمحور كلها في السعي من أجل ظهور قطاع خاص تنافسي وحيوي، قادر على لعب دوره كاملا كمحرك للنمو ورافعة اقتصادية ناضجة تسعى ببصيرة إلى خلق تنمية مستدامة وشاملة.

لقد أقامت الدولة في هذا السياق العديد من الأدوات الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف العام، ومن أهم تلك الأدوات أطر التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص وخطة عمل اللجنة الفرعية لاعتماد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز القطاع الخاص، وخطة تنمية قطاع الثروة الحيوانية، وخطة التنمية الزراعية، واستراتيجية تنمية مصايد الأسماك، وسياسة التصنيع، والاستراتيجية الوطنية للعمالة والأمن الغذائي.

وينضاف إلى هذه الأدوات التي تجسدت في خطط مدروسة واستراتيجيات فعالة، خبرات تراكمية للعديد من الإصلاحات التي كان لها تأثير إيجابي، كما يتضح من المؤشرات. وفقًا للبنك الدولي،

الذي يرى بأن موريتانيا شرعت منذ عام 2014، في برنامج واسع لتحسين مناخ الأعمال، وخلال الفترة الأخيرة نفذت السلطات 17 إصلاحًا أثرت على 8 من 10 مؤشرات لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وركز أكبر عدد من الإصلاحات على تبسيط إجراءات إنشاء الأعمال التجارية، وكان لهذه الإصلاحات تأثير كبير على عدد الشركات التي تم إنشاؤها في موريتانيا، وشهدت درجة موريتانيا في سهولة ممارسة الأعمال قفزة كبيرة، مما أدى إلى تضييق الفجوة التي كانت في ذلك الميدان، مع تسجيلها أفضل الممارسات التنظيمية في هذا المجال، وسمح هذا التحسن لموريتانيا بالتقدم في ترتيب (DB) العام، متجاوزة بذلك ترتيب بنين والجزائر.

وإلى جانب تحسن مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، أجرت موريتانيا إصلاحات جوهرية تتعلق بالعديد من النصوص الأساسية لقانون الأعمال الخاص بها، وقد حسّن ذلك من الإطار القانوني لحقوق الملكية المنصوص عليها في قانون الحقوق العقارية الجديد، الذي يشكل ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال وتنمية القطاع الخاص.

وفي مجال العدالة التجارية تم سَنُّ قانون جديد بإجراءات مبسطة محددة لتسوية الدعاوى الصغيرة، وبالإضافة إلى ذلك أنشأت الدولة مركزًا دوليًا للوساطة والتحكيم (CIMAM).

وفي المحصلة فإن القطاع الخاص الوطني، يتمتع اليوم برأسمال لا يقدر بثمن من الخبرة، ينضاف له مناخ أعمال ملائم واندماج أفضل في الاقتصاد، بفضل توسعه وتمدد أذرعه وحضوره على مختلف الصعد، وهي أمور تمنحه كفاءة عالية وميادين واسعة لأنشطته ومبادرته، على امتداد الوطن وحتى في دول الجوار.

لقد تمكن القطاع الخاص الوطني من خلال حصته في الاستثمار، من المساهمة الفعالة والمهمة في ميدان التشغيل، وفي هذا الصدد وفر القطاع آلاف فرص العمل ويعدّ العدة لتوفير الآلاف، وفضلا عن ذلك يطلع القطاع بدوره التقليدي المعتبر في التوزيع والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن أن نعتبر القطاع الخاص الموريتاني، حاليًا، قاطرة الاقتصاد الحديث والمنظم.

المهام الجديدة

لقد شهد مجتمعنا، مثل بقية مجتمعات العالم، تغيرًا اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وبيئيًا، متسارعا، مما جعلنا نعيش في سياق يدعو إلى المزيد من التآزر والتضامن.

وفي خضم هذا التغير الذي تدور عجلته بجنون، لم يعد أرباب العمل تلك الفئة الاجتماعية التي توحّدُها معارضتها الكلاسيكية للدولة والنقابات، بل أصبحت الإطار الذي يجمع ويؤلف ويسعى جاهدا للتعبير عن المصلحة العامة، وبالتالي لم يعد يقتصر على الرؤية المهنية أو النقابية فقط.

ولذلك فإن أرباب العمل والقطاع الخاص بشكل عام، يعتبرون اليوم لاعبا رئيسيا في الاقتصاد وشريكا اجتماعيا أساسيا لديه مسؤولية واضحة جدا وحيوية جدا ومهمة جدا عن مستقبل البلاد.

ولذلك فإن القطاع الخاص الوطني لابد له أن ينهض في هذا العهد ويحقق المبتغى والمرجو، خصوصا أنه يتمتع بواحدة من أفضل بيئات الاستثمار التي يتم تعزيزها بشكل دائم وتُرْصَدُ مكامن الخلل فيها لتصحيحها ومدها بجملة الحوافز والتسهيلات الإدارية والتنظيمية وبالإطار القانوني الآمن لكل المشتغلين بالقطاع من قريب أو بعيد، وتوفير نظام ضريبي عادل ومرن، مع أرض خصبة لتوسيع المشاريع الحرة، ومجموعة واسعة من خدمات الدعم وشبكة اتصال عصرية تقوى وتتوسع.

في الختام

يظل «الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين» العنوان الأبرز والممثل الأكبر للقطاع الخاص الوطني.

هذا الاتحاد الذي ظلت اسماؤه تتغير ولكن مضمونه كان ثابتا، فقد تأسس مواكبة لاستقلال وطننا السياسي، حيث شهدت نهاية العشرية الأولى من عمر الدولة الموريتانية الفتية بواكير تنظيم أرباب العمل، شأنهم في ذلك شأن مختلف قطاعات الدولة الموريتانية حديثة النشأة، وكان اسمه الأول: «اتحاد الصناعات والمؤسسات الموريتانية».

وفي سنة 2008، استقر الاتحاد على تسميته الحالية إثر اندماج نقابات متعددة لأرباب العمل في البلد معلنة بذلك ميلاد «الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين» ويعتبر هذا الاتحاد الممثل الوحيد والناطق الرسمي باسم القطاع الخاص، والمحاور الجاد للسلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، نظرا لتمثيله الواسع لمختلف مكونات الطيف الاقتصادي، حيث يضم في عضويته إحدى عشرة اتحادية مهنية تغطي مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدمية في البلد.

رؤساء تعاقبوا على رئاسة اتحاد أرباب العمل الموريتانيين

- شيخنا ولد محمد لغظف 1974- 1978
- الحاجي سيدينا 1978 – 1980
- سيدي محمد عباس 1980 – 1999
- محمد بوعماتو 2000 – 2006
- محمد عالي دياهي 2008 – 2009
- أحمد باب اعزيزي 2009 – 2017
- محمد زين العابدين الشيخ أحمد 2017 – وتم تجديد انتخابه لمأمورية ثانية نهاية العام 2021.

رأس المـــال الخـــاص..

حين أدرك رجال الأعمال الأذكياء أن فرامل التقدم هي نفسها محركاته

بقلم: المختار السالم أحمد سالم

لن نطيل الحديث هنا عن تاريخ «رأس المال الخاص» وتأثيره في حياة الأفراد والأمم. فقد سال حبر كثير ودار من النقاشات ما يصعب حصر جزئية واحدة منه عن دور «رأس المال الخاص» في الحضارة البشرية. ومن السهل القول إن التجارة هي أول «فاتحة حضارية» بين الشعوب.. لقد فصلتْ خرائط العالم أقاليمَ ودولا، مذ كانت بضاعة محمولة على الأكتاف والدواب والسفن ثم ما هو أحدث..

ولكن تلك البضاعة حملت ما هو أثمن منها.. من تواصل إنساني..ومن قيم وثقافات ومعرفة وخبرات وتجارب. ثم من طموح وحلم وحرية ورقي وازدهار ورفاهية.. ثمَّ ما دفعت إليه الفكر البشري من تنافس حول «الاقتصاد الأمثل»، ويذكر الجميع معارك المفكرين والفلاسفة والعلماء والخبراء في هذا المجال، الذي ربما لن يصل ذروته إطلاقاً لأنَّ الفكر البشري بطبيعته فكر تراكمي فلا شيء يكبح شهيته للتحيين حتى وإن حاولت مدارس فكرية حصر السياقات العامة لرأس المال الخاص في أقطاب تعاليم اشتراكية أو ليبرالية أو غيرها من تسميات.

في هذا الإطار، لقد اختصرَ علينا كتاب «العدالة التوزيعية» قراءة تحليلية للفكر السياسي والاقتصادي لابن خلدون في عبارات دقيقة التحديد مفادها أن«الحدود الحقيقية للدولة هي حدودها كسوق («الحدود التجارية أو السلعية» أو بمعنى أشمل: «فضاء السوق»)».

ونقول بتعبير شعبي يمكن لأي رأس مال خاص تمديد فضائه الحضاري إلى حيث تصل خدماته. ويتضاعف ذلك كلما كانت تلك «الخدمات» السلعية وليدة بيئة علمية، فلا نبالغ إذا قلنا مع القائلين إن «الجامعات ولدت داخل المصانع، والعكس صحيح»، ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ فضاء الاستثمار الصناعي اليوم هو فضاء خاص إلا ما ندر، وهذا الفضاء هو الذي يتحكم في صناعة المعرفة وفي توجيهها وفي تجارتها تحديداً، بل إنَّ مراجعة سريعة لتصريحات الفلاسفة والمفكرين المعاصرين تحث باتجاه دور «الوصيّ الأخلاقي» على الاستثمار المعرفي في المجالات الحساسة (الاستنساخ، الأسلحة، بحوث التحكم في العقل البشري.... إلخ)، دون أن يكون هناك إخلال بسير الآلية الطبيعية لأداء مهام رأس المال الخاص، الذي لا خلاف على أن دوره «جوهري وسيادي» بل وحاسم في حياة الدول والحضارات.

لقد قاد رأس المال الخاص النماء الاقتصادي عبر العالم، بل وحقق المعجزات في كثير من الاقتصادات، وتغلب على ما كان ينظر إليه على أنه مستحيلات، وليس هذا فقط، بل صاغ، من خلال استثماره في البحث العلمي وصناعة الثقافة والفنون، قيما كونية مشتركة وأصّل قيما خصوصية مميزة، وعمق بشكل استثنائي تراث البشرية وكنوزها المادية وغير المادية.

وعند استعراض بعض السير الذاتية لأشهر

رجال الأعمال في تاريخ الدول المتقدمة، نجد أنَّ ضمير هؤلاء شكل «رافعة وطنية» في لحظات حرجة من تاريخ شعوبهم وأممهم، خلال الحروب الساخنة والباردة، وأوقات الكوارث، وطبعا خلال تنفيذ خطط التنمية ومخططات تطوير المجتمعات وتقدمها، وليس فقط ثرائها، لأنَّ الغنى شيء والتقدم شيء آخر.

وفي الدول النامية، يزداد العبء الوطني على رجال الأعمال ورأسمال المال الخاص، ذلك أن دول الجنوب، مع «فارق تصنيع» وتراكم ثروات وخبرات لخمسمائة عام على الأقل، تحتاج إلى جهود كبيرة جدا لتحقيق مستويات التنمية المنشودة لشعوبها، التي تعاني حمولة ثقيلة من رواسب اجتماعية، تمثل تركة تتحدى الزمن، ولا بدَّ من عمل المستحيل لإزاحتها عن الطريق.

ولكن من المبشرات أنَّ تحقيق التقدم صار وصفة معروفة تتعلق بالتعليم والتكوين مع تيسر التصنيع، إذ من حسنات رأس المال الخاص أنّه جعل أفضل الصناعات وأكثرها تعقيدا وتكنلوجية تصنع أو قابلة للتصنيع في أي دولة مهما كانت متخلفة، وهذا من عبقرية رأس المال الخاص، الذي سعى وراء تخفيف تكاليف التصنيع فإذا به ينقلُ خطوط الإنتاج (بما فيها من معرفة وأدوات وبحوث علمية) إلى مجتمعات متخلفة بدأت تستيقظ على وقع ضجيج تلك المصانع وما يصاحبها من تقدم نمائي و«انتقال ثقل حضاري» لم يكن متوقعا بهذه السرعة في خطط سريعة نقلت دولا استقلت في مستنقع مالح وليس لمواطنيها الفقراء غير دموعهم، إلى أيقونات تنموية تأثيرها عابر لكل المنظومات الاقتصادية والاستثمارية في العالم، وما كان لذلك أن يتم لولا «ذكاء رأس المال الخاص» في اختيار استثماراته وأولويات مجتمعه وإقليمه.. حين أدرك رجال الأعمال الأذكياء أن كل قطاع في بلدانهم قادر على أن يكون قاطرة تنمية لشعوبهم، وأنَّ عوائق أو فرامل التقدم هي نفسها محركاته وعجلاته، فكان مثلا أن حول القطاع الخاص في البرازيل معضلة النفايات إلى واحد من أكبر مصادر الدخل والتشغيل وإعادة التصنيع، وإلى نموذج يحتذى عالميا، وشاع مفهوم قوة رأس المال الخاص هي قوة الدولة والمجتمع، ورجل الأعمال المستثمر في أي قطاع سيادي، كالأمن الغذائي أو الدوائي، هو ضمير أمته.

جلسة شاي

بقلم: محمد بن سيد أحماد

فوق هضاب الشوق البعيدة من بين تلال الذكريات المتراكمة على جبال الأحلام المليئة بحنان الطبيعة المتلونة بألوانها المصبوغة بعناد أشعة الشمس الذهبية وبياض الكثبان المتناثرة على خدود الكون كان على موعد مع وقفة تلقي في معمعة الحياة وترمي المرء بعيدا عن هامشها إلى حلاوة ماض عريق من على بساط رملي مفروش بعروق متموجة تركتها آثار بقايا السيول المنسابة على المكان منذ فترة.

تراءت له وقد أدارت مواعين شايها: براد فضي تركت عليه أنامل حاذق فاره نقوشا سحرية يشيب من جمالها الغراب وكؤوس مدارة في حلقة منتظمة على صحن معدني أصفر مزركش بآي الجمال المقرون بدفء الوطن الحبيب تعيد إلى ذاته ليتسرب إلى أذنه جرس الإبريق المعلن عن لحظات الراحة، غاب عن وعيه في خضم الماضي البعيد على أنغام خرير موسيقي يذكره بمقام أثير ألفته إلى أدوات عجيبة: محفظتان جلديتان مهدبتان مصبوغتان بألوان الطيف لا تختلفان في شيء إلا الحجم...

أدخلت يدها في أصغرهما لتخرج ملء كفها شايا وضعته في كأس زجاجية أنيقة أودعته الإبريق لتنحيها جانبا متناولة شقيقتها آخذة منها قطعة سكر ناصعة البياض لتضيفها إلى ما في الإبريق وماهي إلا لحظات حتى كان خرير الأتاي وطنين الكؤوس يملآن المكان وفي هدوء أنقذت الموقف فأعادت البراد إلى الجمر لتسكب الأتاي من جديد موزعة إياه بين الكؤوس بأعدل قسمة، وبياض الزبد يتراءى من وراء سمك الكأس ناولت إحداها ضيفها قائلة:

هاذ لحسي الواقف حي
سهوت مجحودة فيه الطي
يامس وقفت أعليه أشوي
خرصت أفطي وأفيم
ألا يحجل فيه احسي
قطيت أوقفت أعل فم

مرر يده اليمنى على شعر رأسه ويسراه مشغولة بمداعبة المحفظة الصغيرة شاغلا فكره بالمعاني البعيدة الكامنة وراء كلامها محاولا تفتيت الرموز المتهادية خلف الماضي الحاضر قائلا بنبرة الفاهم المستفيد:

خرجت على وجهي وليس على وجهي
رداء هذا البرد أقبل بالوجه
فقالوا إلى مي تسير وفرتنا
فقلت لهم لا بل أهيم على وجهي
أريد على وجهي رداء أديره
ولابد من شيء يدارعلى الوجه..

هزت رأسها طربا منحنية على نايها المطروح على وسادة جلدية زينتها رموز منسجمة تعانق التاريخ وتحكي عن نضج حضاري ينم عن عبقرية فريدة تنادي بلغة المستنجد أنقذوني، أنقذوني فلم تستطع إخفاء دمعة انسابت على خدها لاعنة الزمن الذي غابت عنها فيه هذه المعالم الجميلة وتمالك هو قليلا فسرب في عروقه هواجش عذبة كأنها العافية في جسم المريض: إنها الإيمان بالوطن وبدأ يطرح على نفسه اللوم قائلا: لن يتكرر ذلك أبدا لقد مضى زمن فيه:

أطعت العواذل خوف الجفا
وخوف الحشيشة أن تنتفا
وأخفيت شوقي على كثرة
وليس المقام مقام الخفا

ففهمت أن الرجل بدأ يفيق من غفلته فنادته هيا لنردد:

حلفت برب العرش أني لا أمشي
عن العرش مادام العزيب لدى العرش
وذلك يا أخوت ذلك قده
فمن شاء أن يقعد ومن شاء أن يمشي

ثم همست في أذنه: آه على مجتمعي الحبيب آه على مجتمعي المرتمي في أحضان الغير آه عليه ما أجمله وما أشد جماله لولم يحدث ثقوبا في هويته، فالوجوه الموسومة بكتل الارتباك تملأ الطرقات ومعالم الضياع تلوح في الأفق في تجاهل واضح لتراث عبر عما عند الغير بأروع الصور: أيد وحده ما اتصفق، آل حد ألا راص يعقب يغلب، ذلك التراث الذي لوعدنا ولو مرة إلى ذواتنا لأدركنا ماله من قوة وعمق دلالة ولأغنانا عن سواه ولنجونا من موجات الاستلاب الرهيبة.

كلمـات متقـاطعـة

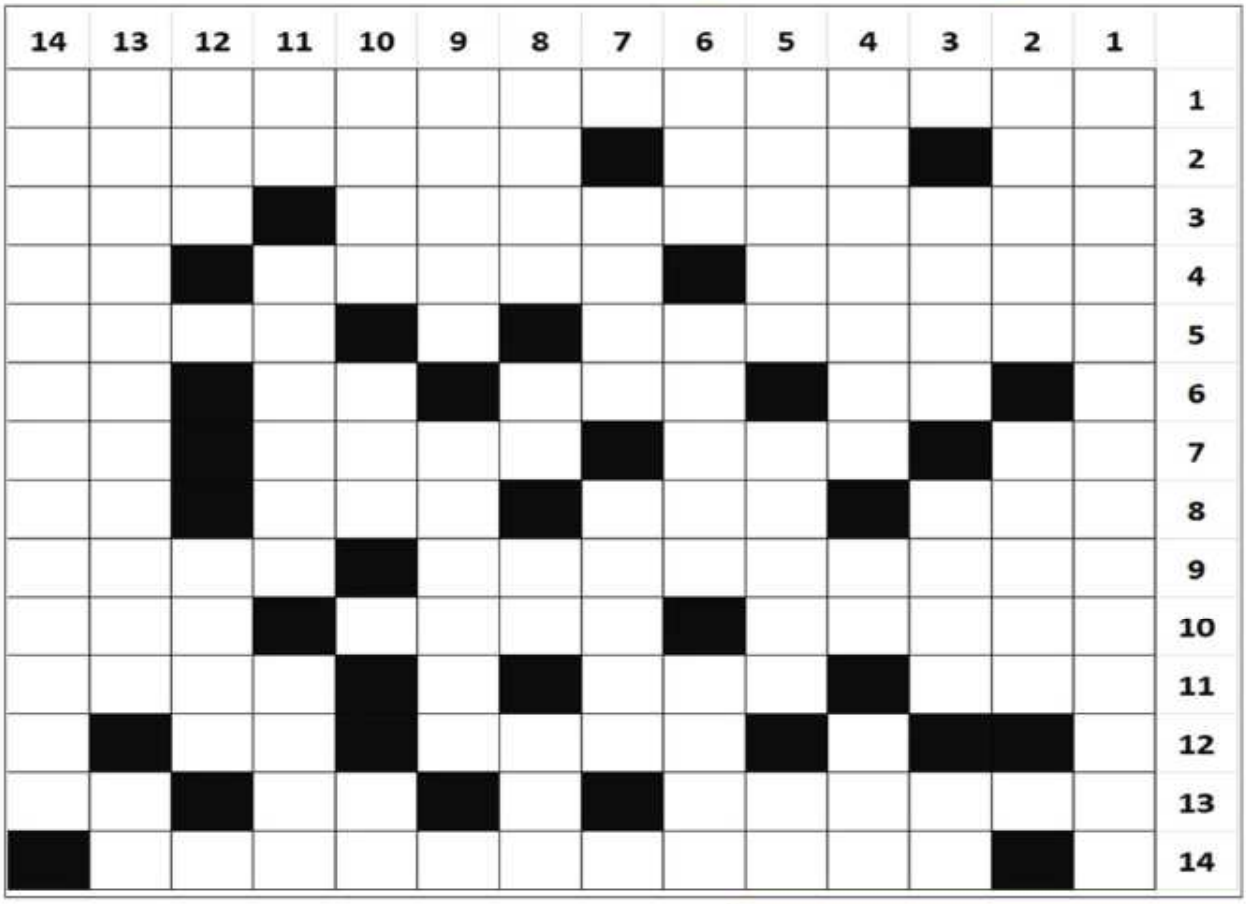

إعداد: صفية بنت فتى

أفقيا:

1 من اتحاديات اتحاد ارباب العمل الموريتانيين
2 بداية تجربة - نحل (مع) -البواعث
3 كان مضرب المثل في الكرم - مداد غير مكتمل
4 هواري غير مرتب-إرسال- (مع)-للتعريف
5 شاعر عباسي- مقبول عند الناس
6 لتر مثقوب- -ماء العين- - سيدة - حرف نصب
7 ضمير منفصل - ضمير منفصل2 - من الأنبياء - متشابهان
8 مدينة ذكرت في القرآن -واو متفرقة -حرف جزم-قلب
9 من لجان اتحاد أرباب العمل -نجيء
10 تونسي متفرقة- سموم متناثرة - متشابهة
11 وحدة وظيفية في حمض DNA -سقم- أنصبة
12 ستار مع - حرف جزم
13 رغد العيش -وحدة وزن - بمعنى أسكت
14 الرئيس الحالي للاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين

عموديا:

1 من اتحاديات اتحاد ارباب العمل الموريتانيين
2 ليس مجانا - أناني
3 اعتمد- موت - تحرك واضطرب
4 الخبرة المهنية- ضمير منفصل - مشرق
5 براهين- جمع مائدة-عملة اسيوية
6 يسأم -ادوات لتنظيم المعلومات - مدينة سعودية
7 موضع التعليق(مع) - انوار
8متشابهة - في الصاع - كرب - مخمصة
9 سورة قرآنية(مع) - رغبة في النجاح
10 من المبشرين بالجنة-درج- فن العلاج
11نعم بالاجنبية (مع) - اختبار - النظير
12عصب الحياة (مع) - ضد صباح(مع)
13 عالم موريتاني جليل(معاصر) - اسم موصول
14 أحد الثلاثة الذين خلفوا في الحديبية

طلعة العدد

باش انعود عنوان
رافع من مورتان
وُباش اتَّجر تهوان
تمش زاد الكدام
باش انعود ضمان
للجوده بالدوام

وهاون باجناس
نتحد بالالتزام
الاتحاد أصلا ساس
الامر وُساس التكدام

الشيخ باي أحمدو الخديم

كاريكاتير

اكتشف 10 فروق بين الرسمين

ISO 9001

مـطبعة المزايا
Imprimerie Al Mazaya

ISO 9001 CERTI TRUST

شهـــادة

حرصا على تعهداتها تجاه زبنائها الكرام،
يسر مطبعة المزايا أن تزف إليكم بشرى حصولها
على شهادة الجودة العالمية، نسخة 2015

السحب على الأوفسيت

السحب الرقمي

خدماتنا:

هي بالإضافة إلى سحب الجرائد
والكتب والمجلات:

- الرأسيات
- المذكرات
- المطويات
- الدفاتر المدرسية
- الفواتير
- بطاقات الدعوة
- البطاقات الشخصية

سحب اللافتات

we print in Mauritania

www.imprimerie-mazaya.com
43 33 01 23 - 43 33 02 03 | bonjour@imprimerie-mazaya.com